الأمم المتحدة

A/C.1/78/PV.15

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **15**

الأربعاء، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولاوسكاس . . . . . (ليتوانيا)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

البنود من 90 إلى 106 من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة مواضيعية لمواضيع محددة وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة، أود أن أشجع جميع الوفود على احترام الحدود الزمنية لبياناتها. وأود أيضاً أن أبلغ الوفود بأنه لا يزال هناك 37 متكلماً على القائمة. ووفقاً لبرنامج عملنا، ينبغي أن ننتهي اليوم من النظر في مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

السيدة بوتيت (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): قبل أن أدلي ببياني الوطني، أود أن أتقدم بالتعازي إلى جميع أسر الضحايا في أعقاب المأساة التي وقعت في المستشفى الأهلي في مدينة غزة، والتي راح ضحيتها عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين، وإلى أسر جميع الضحايا الذين سقطوا منذ الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وتدعو فرنسا إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين وتعمل من أجل وقف التصعيد.

وتؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.14) وتود أن تدلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفتها الوطنية.

لا بد من التزام جميع الدول بمعايير عدم الانتشار في مجال أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ويجب أن نكافح بشكل جماعي التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية والتسيارية والكيميائية والبيولوجية وأن نرفض اعتبار أزمات الانتشار وتصور الإفلات من العقاب لدى دول معينة أموراً عادية.

وفي السنوات الأخيرة، تم انتهاك التحريم الذي يكتنف استخدام الأسلحة الكيميائية بشكل متكرر. فاستخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول في أي مكان وأياً كان مستخدمها وأياً كانت الظروف. وندين الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري ضد شعبه، كما أثبتته مراراً الآليات المستقلة وأفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب على سورية أن تتحلى بالشفافية فيما يتعلق بحالة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية، وفقاً للالتزامات بموجب قرار مجلس الأمن 2118 (2013) الذي اتخذ في عام 2013. ولن تتمكن سورية من استعادة حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف، التي عُلقت بقرار من مؤتمر الدول الأطراف في نيسان/أبريل 2021، إلا بالامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

أما محاولة اغتيال أليكسي نافالني في آب/أغسطس 2020 باستخدام عامل مؤثر على الأعصاب من مجموعة مركبات نوفيتشوك، كما أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فهي مثال آخر على استخدام الأسلحة الكيميائية على أراضي دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإننا ندين هذا الهجوم بشدة.

وستواصل فرنسا قيادة مكافحة الإفلات من العقاب، خاصة إلى جانب شركائها في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، حتى يمكن تحديد هوية مرتكبي هذه الهجمات ومحاسبتهم.

كما تؤكد فرنسا من جديد دعمها الكامل لآلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو السمية، التي يمثل استقلالها ضمانة رئيسية للمصداقية عند نشرها. ومن أجل تعزيز هذه الآلية، نظمت فرنسا في أواخر أيلول/سبتمبر، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، دورة تدريبية أساسية لفائدة 25 خبيراً دولياً من مجموعة خبراء الآلية.

علاوة على ذلك، يجب أن نواصل جهودنا لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وحقق المؤتمر الاستعراضي التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية نتيجة هامة بإنشاء فريق عامل، يشرفنا أن نتولى منصب نائب رئيسه. ونشيد بالروح البناءة التي بدت في اجتماعاته الأولية ونأمل في تحقيق نتائج جوهرية. ونعرب عن دعمنا الكامل للرئاسة البرازيلية حتى يتسنى الحفاظ على الزخم الإيجابي للمناقشات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر بشأن التحقق وتدابير بناء الثقة والشفافية، في جملة أمور، واستمراره في مناقشات أخرى بشأن التعاون الدولي والعلم والتكنولوجيا. وسيكون من الأهمية بمكان الحفاظ على هذا الالتزام وتجنب أي استقطاب في المناقشات من شأنه أن يعرقل تقدم عملنا.

تتناول المقترحات المقدمة هذا العام بشأن حظر الأسلحة الإشعاعية شاغلاً قديماً إزاء فئة من الأسلحة تختلف عن الأسلحة التي نعرفها. ونشجع أي مداولات ونعمل في هذا الصدد.

وتلتزم فرنسا، بطبيعة الحال، بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولن أتطرق إلى قائمة أزمات الانتشار التي سبق ذكرها في المجموعة الأولى.

كما أن استحداث وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل وتطويرها ونشرها بصورة غير مشروعة لا يزال يمثل تهديدا للاستقرار العالمي. وبالتالي ندعو جميع الدول إلى التقيد بمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية والانضمام إلى توجيهات نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وسنواصل جهودنا في إطار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، ونؤيد تعزيز دور لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) وخبرتها.

السيدة فويرغويتر (النمسا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد النمسا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.14) تأييداً تاماً، وأود أن أضيف بعض الملاحظات من منظور وطني.

فالحظر المطلق لجميع أسلحة الدمار الشامل يمثل إنجازاً لصالح البشرية ومعلماً هاماً نحو إخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل. ويصب الحفاظ على سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومصداقيتها في مصلحة أمننا الجماعي.

غير أن انتهاكات صارخة لهذه القواعد القانونية الأساسية قد ارتُكبت. وأُضعف الطابع المحرم الذي تكتسيه الأسلحة الكيميائية من خلال استخدامها والتهديد باستخدامها. وندين بأشد العبارات أي استخدام للأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها من أي جهة كان وفي أي مكان وفي أي ظرف.

ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار سورية في عدم الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وندعوها إلى حل جميع المسائل

غير المحسومة المتصلة بإعلانها الأولي والتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعاوناً كاملاً.

ونحث روسيا على السماح بإجراء تحقيق دولي في محاولة اغتيال المعارض الروسي أليكسي نافالني وتقديم إجابات على الأسئلة الموجهة عملاً بالمادة التاسعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويجب ألا يفلت من العقاب من يستحدثون أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو يستخدمونها. ويجب محاسبة جميع من يقومون بذلك. إن النمسا تؤيد الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

ويجب أن يظل منع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية أولوية. ونشيد بالعمل المحايد الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية ومكافحة الإفلات من العقاب. ونؤيد المدير العام وفريقه تأييداً تاماً في عملهم ونرفض بشدة أي محاولات رامية إلى تشويه سمعة المنظمة.

وتؤكد النمسا من جديد دعمها الثابت لآلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو السمية. ويجب الحفاظ على استقلالية أداة التحقيق الدولية البالغة الأهمية هذه.

وندعو روسيا دعوة عاجلة إلى وقف نشر معلوماتها المضللة التي تتعارض مع هدف وغرض اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ويمكن أن تؤدي إلى تصعيد خطير.

ويعد الانتهاء من تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة معلماً هاماً بالنسبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويشكل مركز الكيمياء والتكنولوجيا المنشأ حديثاً خطوة جديرة بالترحيب نحو زيادة تعزيز التحقق وبناء القدرات والتعاون الدولي.

فقد ظلت اتفاقية الأسلحة البيولوجية لفترة أطول مما ينبغي تفتقر إلى آليات فعالة للرصد والتحقق والامتثال. ويتيح الفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية فرصة لإحراز تقدم أخيراً نحو وضع نظام أقوى قادر على التمسك فعلياً بقاعدة الحظر القوية المكرسة في الاتفاقية. والتحقق عنصر مركزي. وعلينا أن نحرز تقدماً لضمان استمرار أهمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية في المستقبل.

وتسلم النمسا تماماً بضرورة تعزيز تدابير التعاون والمساعدة. وعلى نفس المنوال، يجب أن تكون الاتفاقية قادرة على التصدي للتهديدات المحتملة المتصلة بسرعة تطور علوم الحياة والتكنولوجيا الأحيائية. تزيد التطورات التكنولوجية من تعقيد التحديات كما في مجال الذكاء الاصطناعي. وقد تناول الأمين العام، في موجزه السياساتي بشأن "خطة جديدة للسلام"، على وجه الخصوص المخاطر الأمنية المرتبطة بأوجه التقدم في علم الأحياء. ويؤكد ذلك ضرورة وضع آلية للاستعراض العلمي على وجه الاستعجال.

ونرحب بمبادرة الولايات المتحدة الرامية إلى إحراز تقدم في ميدان الأسلحة الإشعاعية وتحقيق حظر استخدامها. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نبذل جهوداً إضافية فيما يتعلق باستحداث هذه الأسلحة ونشرها وتكديسها، كما كلفتنا الجمعية العامة بذلك في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

أخيراً، إن تعاون أصحاب المصلحة المتعددين أمر أساسي في التصدي للتغيرات الأساسية في العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك التغيرات في المجالات التي تتقاطع فيها البيولوجيا والكيمياء.

السيد المحايزة (قطر): سيدي الرئيس، نود أن نجدد شكرنا لجهودكم ولأعضاء الوفود المشاركة. ويضم وفد بلدي صوته إلى بيان المجموعة العربية وبيان حركة عدم الانحياز بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى (انظر A/C.1/78/PV.14).

في إطار إدراك المجتمع الدولي للمخاطر الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل وآثارها الوخيمة وطويلة المدى في حال استخدامها، فقد حظي هذا الموضوع بأولوية قصوى في الجهود الدولية للقضاء على تلك الأسلحة. لذلك تبنت الأسرة الدولية الصكوك الدولية والقرارات الملزمة لتحريم إنتاجها وحيازتها واستخدامها، وذلك من أجل إنقاذ البشرية ويلات استخدام هذه الأسلحة وتلافي الثمن الباهظ الذي دفعه الملايين من البشر جراء الاستخدام العشوائي لتلك الأسلحة نتيجة لقرارات غير

مسؤولة لبعض الأطراف التي لا تكترث بالتزاماتها إزاء القانون الدولي واحترام الكرامة الإنسانية، الأمر الذي يوجب تضافر المجتمع الدولي لمنع امتلاك تلك الأسلحة وكفالة تحريم استخدامها تحت أي مسوغ والتقيد الصارم بالالتزامات القانونية الواردة في المعاهدات الدولية ذات الصلة.

تؤمن دولة قطر بأن حل النزاعات المسلّحة وتسويتها بالطرق السلمية هو الخيار الأفضل والأجدى لصون السلم والأمن الدوليين وتخليص العالم من النزاعات التي طالما استغلتها المجموعات الإرهابية للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وفي قرار مجلس الأمن 1540 (2004) الذي أكد بأن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تمثل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وحظر تقديم أي شكل من أشكال الدعم لأية جهات فاعلة غير قانونية تحاول استحداث أو الحصول على أسلحة دمار شامل أو صنعها أو امتلاكها أو حيازتها أو نقلها أو استعمالها، وأن تلتزم الدول بسن قوانين فعالة تحظر على أية جهة غير تابعة لدولة القيام بأي من تلك الأعمال.

ورغم ما تزخر به منطقتنا من ثروات ومصادر عالمية للطاقة، إلا أنها تعاني من اضطرابات ونزاعات ووجود أسلحة دمار شامل فيها، وبيئة خصبة لتواجد الجماعات الإرهابية، مما يضيف بعداً جديداً وخطيراً في حال امتلاك تلك الجماعات لهذه الأسلحة أو استخدامها. لذلك تجدد دولة قطر دعمها غير المحدود للتعاون الدولي في مواجهة هذا الخطر، وتبذل ما في وسعها لإزالة استخدام أو التلويح باستخدام أسلحة الدمار الشامل وبما يساهم في تخفيف التوتر في هذه المنطقة وتعزيز استتباب الأمن والسلم فيها وفي العالم.

وتوافقاً مع سياسة دولة قطر بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب بأشكاله، فإن دولة قطر تواصل جهودها لتنفيذ كافة الالتزامات المترتبة عليها كطرف في الاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح، ومنها: اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ بالإضافة إلى المعاهدات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، وتعمل مع شركائها في الجمعية العامة للأمم المتحدة على دعم جميع الصكوك القانونية المبرمة والمبادرات التي تعزز نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الإقليمي والدولي، وتنفيذ التزاماتها ذات الصلة بمنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والأسلحة النووية.

ختاماً، إن الخطر الكبير الذي يمثله وجود واستخدام أسلحة الدمار الشامل يوجب على الجميع تكثيف الجهود للتخلص منها وضمان عدم تطويرها أو التهديد باستخدامها وبما يعزز السلم والأمن الدوليين.

السيدة خوندي (تايلند) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد تايلند البيانين اللذين أُدلي بهما باسم كل من حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/78/PV.14).

وتؤكد تايلند من جديد أن استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لا يمكن تبريره ويجب إدانته في جميع الظروف. وبهذا الاقتناع المشترك، يجب على المجتمع الدولي أن يتحد للتغلب على التحديات التي يسببها وجود الأسلحة الدمار الشامل هذه.

في هذا الصدد، تود تايلند أن تشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يجب أن نتمسك بالتزاماتنا وتعهداتنا وأن نواصل تعزيز الآليات القائمة في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وإذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين للتوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، نود أن نشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دفع عجلة التقدم في تدمير جميع الأسلحة الكيميائية المعلنة، ونرحب بافتتاح مركز الكيمياء والتكنولوجيا.

لكن يحدونا أمل صادق في ألا يكون عدم إقرار نتائج المؤتمر الاستعراضي الأخير واقعاً جديداً آخر في الهيكل العالمي لنزع السلاح، وندعو إلى استمرار التعاون في إطار الاتفاقية.

وانتقالاً إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تؤيد تايلند تعزيز الاتفاقية، لا سيما بإنشاء آلية تحقق فعالة مماثلة لآلية اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وترحب تايلند بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي التاسع

للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك قرار إنشاء فريق عامل معني بتعزيز الاتفاقية. وتشارك تايلند بنشاط في اجتماعات الفريق العامل هذا العام، وكانت من بين أصدقاء رئيس الفريق المعنيين بالتنفيذ الوطني. ونؤيد أيضاً شمولية الفريق العامل، بمشاركة ممثلين من مناطق مختلفة.

ثانياً، من الأهمية بمكان زيادة التعاون بين الدول على جميع المستويات. ونحث الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ولم تنضم إليهما على أن تفعل ذلك، كما نشجع الدول الأطراف على تعزيز التعاون لمكافحة الانتشار وحماية البشرية من الآثار المدمرة المحتملة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وتقر تايلند أيضاً بالدور الذي لا غنى عنه لقرار مجلس الأمن 1540 (2004) في منع وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في أيدي من لا ينبغي أن يحصلوا عليها. ونشيد بالروح التعاونية التي تتجسد في القرار ونشجع جميع الدول على التقيد الصارم بأحكامه.

وكان شرفاً لتايلند أن تشارك، إلى جانب ألمانيا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، في استضافة المؤتمر الإقليمي لتوعية دوائر الصناعة في جنوب شرق آسيا (عملية فيسبادن)، الذي عقد في أيلول/سبتمبر، لتعزيز التعاون بين الحكومات ودوائر الصناعة على دعم تنفيذ القرار 1540 (2004).

ثالثاً، ينبغي تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية بطريقة تعزز أمن البشرية مع عدم إعاقة تطوير الاستخدام الآمن للتكنولوجيا البيولوجية والكيميائية. وفي هذا الصدد، تؤيد تايلند استخدام البحوث والصناعة البيوكيميائية للأغراض السلمية والمشروعة وهي واثقة بأن جميع الدول مطالبة بإيلاء أهمية كبيرة لمراقبة المواد المزدوجة الاستخدام عن طريق مبادئ توجيهية ومعايير فعالة للأمن البيولوجي والكيميائي.

وستواصل تايلند، من جانبها، استعراض وتعزيز نظامها لمراقبة الصادرات، وإجراء عمليات تفتيش موقعي، وتقديم إعلانات سنوية.

وعلى الصعيد العالمي، نلتزم بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه المسألة.

أخيراً، يكمن التعاون والمساعدة الدوليان وتبادل التكنولوجيا من أجل الاستخدامات السلمية في صميم التنمية الوطنية وتساعد على إرساء ثقة طويلة الأمد بين الدول. وتشجع تايلند على زيادة الشراكة في بناء قدرات الموظفين العاملين في الميادين ذات الصلة، لأن من شأن تنمية الموارد البشرية أن تؤدي إلى تحقيق تقدم كبير وتكفل التنفيذ الفعلي للاتفاقيات والأطر ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل.

في الختام، تود تايلند أن تؤكد من جديد التزامها بنزع السلاح وعدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل. وسنبذل قصارى جهدنا للوفاء بجميع المتطلبات والامتثال لالتزاماتنا بموجب النظام العالمي الذي يحكم هذه الأسلحة. ونحن على استعداد للعمل بشكل جماعي مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق خلو العالم من أسلحة الدمار الشامل.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): ما زلنا ملتزمين بالتنفيذ الكامل لجميع اتفاقيات حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لتحقيق القضاء التام عليها بواسطة مراقبة دولية فعالة وصارمة.

وتؤكد كازاخستان من جديد التزامها القوي باتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، نشير مع الارتياح الكبير إلى الانتهاء من الجهود الرامية إلى التخلص من ترسانة الأسلحة الكيميائية العالمية. ونرحب بإعلان الولايات المتحدة عن تدمير الجزء الأخير من مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية.

ونؤكد من جديد الأهمية الأساسية لاتفاقية حظر اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وتعتزم كازاخستان مواصلة العمل بنشاط مع جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة لتحقيق أهداف الاتفاقية، بما في ذلك في إطار الفريق العامل المعني بتعزيز الاتفاقية.

ونعتقد أن العالم لم يكن مستعداً للتصدي بفعالية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ويتعين علينا معالجة الثغرات بهدف وضع

نظام عالمي فعال للاستجابة. أثارت الجائحة الزخم السياسي اللازم للنظر عن كثب في القضايا الواقعة في مجالات التقاطع بين الصحة والأمن. ولدينا الهياكل التشغيلية اللازمة للتصدي للصحة العالمية والأمراض الحيوانية المصدر والزراعة والبيئة ونحو ذلك. والعنصر المفقود في هذا الهيكل العالمي هو آلية تمس الحاجة إليها لإنفاذ حظر الأسلحة البيولوجية وتعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيات الأحيائية في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي الوقت الراهن، لا تزال هذه الاتفاقية الصك الرئيسي الوحيد من صكوك عدم الانتشار الذي يفتقر إلى هيكل تنفيذي.

وفي الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، في خضم جائحة كوفيد-19، اقترح رئيس كازاخستان، قاسم جومارت توكاييف، إنشاء وكالة دولية للسلامة والأمن البيولوجيين تسترشد في أنشطتها باتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن شأن هذه الخطوة أن تعزز إضفاء الصفة المؤسسية على الاتفاقية وأن تمكن من التبادل السلمي للتكنولوجيات الأحيائية.

لقد اتخذت كازاخستان، طوال عامي 2022 و 2023، عدداً من الخطوات العملية لتعزيز هذه المبادرة، بما في ذلك عقد مؤتمر في جنيف في نيسان/أبريل 2022 وعدد من الاجتماعات خلال المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية. ورحب عدد من المحافل الدولية، خارج إطار مؤتمر جنيف، بهذه المبادرة. ففي آذار/مارس، أحاط مؤتمر قمة فريق الاتصال التابع لمؤتمر القمة لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في باكو، علماً باقتراح كازاخستان. ورحب الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي، في قراره المتخذ في آذار/مارس، بمبادرة كازاخستان وأيد

”الجهود الرامية إلى التمكين من إجراء تبادل فعلي وحقيقي للآراء ووضع توصيات بشأن التنفيذ العملي للمبادرة“.

وهنا، على هامش اجتماعات اللجنة الأولى، نظمنا يوم أمس مناقشة مائدة مستديرة بشأن إنشاء وكالة دولية للسلامة والأمن البيولوجيين، ونعرب عن امتناننا لجميع من شاركوا وساهموا فيها.

إننا نشجع باستمرار المناقشات بشأن هذه الوكالة في اجتماعات الاتفاقية في جنيف. وتعتزم كازاخستان تقديم مقترحات محددة بشأن هذه المسألة في دورة الفريق العامل المعني بتعزيز الاتفاقية التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر في جنيف.

وتلتزم كازاخستان، باعتبارها بلداً يتبع سياسة قوية ومتسقة في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، التزاماً صارماً بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) وكذلك سائر قرارات مجلس الأمن بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونؤيد أيضاً آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التكسينية ونقر بأهميتها.

وما فتئت حكومة كازاخستان تعمل على تحسين نظام مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة. وما زلنا ملتزمين التزاماً قوياً بنظام مراقبة الصادرات، بما في ذلك الانضمام من جانب واحد إلى فريق أستراليا.

وستواصل كازاخستان الوفاء بالتزاماتها وتعيد التأكيد على ضرورة أن يستكشف المجتمع العالمي جميع الإمكانات المتاحة للقضاء على الترسانة العالمية من أسلحة الدمار الشامل وفقاً للقانون الدولي.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.14).

فقد تبين أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية صكان بارزان من حيث أثرهما الإيجابي على الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة. وتساعدان منذ عقود على حماية عالمنا مما تسببه أسلحة الدمار الشامل الأخرى من دمار وأهوال لا يمكن تصورها. ولا يكمن إسهامها في تدمير الترسانات المادية وحظرها فحسب، بل أيضاً في غرس ثقافة عالمية ضد استخدام هذه الأسلحة البغيضة.

غير أن النظامين المنشأين بموجب الاتفاقية يواجهان تحديات فيما نحضّر أنفسنا للموجة التكنولوجية القادمة. فالتطور السريع لمشهد العلوم البيولوجية والكيميائية، المتشابك مع الذكاء الاصطناعي،

يؤدي إلى ظهور مخاطر غير مسبوقة. والقواعد الموضوعة بموجب الاتفاقيتين مهددة باحتمال إساءة استخدام هذه التطورات.

والتحدي الحقيقي الذي يواجه النظم الكيميائية والبيولوجية هو التخفيف من هذه المخاطر مع تسخير الفوائد السلمية للتكنولوجيات الجديدة دون إعاقة إمكانية الاستفادة منها أو إقامة حواجز جديدة أمام التعاون بين الدول الأطراف.

ورغم أن تنظيم التكنولوجيات الحساسة سيستمر في كلا النظامين للحيلولة دون استخدامها في أغراض لا تتفق مع مقاصد اتفاقية الأسلحة البيولوجية أو اتفاقية الأسلحة الكيميائية، سيتعين أن تكون تدابير الرقابة متناسبة وأن تطبق بطريقة غير تمييزية.

ولا تزال باكستان ملتزمة بالنهوض بأهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا نزال على اقتناع راسخ بالحفاظ على فعالية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا سيما آلية التحقق التابعة لها.

وتدين باكستان استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف كان، أينما كان ذلك وأياً كانت الظروف. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال.

وينبغي أن يظل دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التعامل مع حالات استخدام الأسلحة الكيميائية متماشياً تماماً مع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن توسيع نطاق اختصاص أمانة المنظمة ليشمل إسناد استخدام تلك الأسلحة إلى جهات محددة لا يتسق مع الطابع الفني لعملها. وللدول الأطراف أن تنظر في مسائل إسناد تلك الأفعال في ضوء النتائج التقنية التي توصلت إليها الأمانة الفنية.

وكان من المؤسف أن الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية لم تتمخض عن توافق في الآراء. لكن عزاءنا هو في أننا لم نلجأ إلى خيار التصويت غير المرحب به لفرض وثيقة ختامية علينا. ومن المهم أن نعيد تنشيط النتائج القائمة على توافق الآراء في أعمالنا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويظل نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية متميزاً حتى بعد مرور خمسة عقود على إنشائه. ورغم أن النظام سجل تقدماً في تعزيز الإطار المعياري لمكافحة الأسلحة البيولوجية، فإن تطوير الترتيبات المؤسسية والتنظيمية لم يواكب متطلبات هذا النظام. وإنشاء فريق عامل جديد في جنيف لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية يمثل من نواح كثيرة إعادة ضبط نظام الاتفاقية بعد قرابة عقدين من الزمن. فهو تتيح فرصة فريدة لتنشيط الاتفاقية، والاستفادة من كامل إمكاناتها وجعلها مواكبة للعصر بطرق تمكنها من الارتقاء إلى مستوى الوعود والمخاطر في العقود المقبلة.

إننا نشارك بنشاط في الفريق العامل وقدمنا اقتراحاً ملموساً يدعو إلى إنشاء آلية للتعاون والمساعدة بموجب المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن شأن التوصل إلى تفاهم بشأن إنشاء آليتين للتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي وبشأن استعراض العلوم والتكنولوجيا خلال المراحل المبكرة لفريقنا العامل أن يساعد على بناء الثقة والاطمئنان بين الدول الأطراف.

ونعتبر آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التكسينية أداة تنفيذية هامة للتحقيق في شكاوى الاستخدام المزعوم لهذه الأسلحة بعد وقوعه. ونؤيد الدعوة إلى إجراء استعراض منتظم للمبادئ التوجيهية للآلية وإجراءاتها، على النحو الوارد في وثيقتها.

ونرى أيضاً أن تدابير بناء الثقة تشكّل أداة لزيادة الشفافية وبناء الثقة وبعث الاطمئنان لدى الدول الأطراف. لكن لا يمكن أن تحل آلية الأمين العام ولا تدابير بناء الثقة محل تقييم امتثال الدول الأطراف للاتفاقية أو الاقتراح الذي يحظى بتأييد واسع النطاق الداعي إلى إبرام بروتوكول ملزم قانوناً للتحقق بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

فمن شأن إبرام بروتوكول التحقق أن يكفل عدم استحداث الأسلحة البيولوجية والتكسينية أو إنتاجها أو تكديسها أو حيازتها أو الاحتفاظ بها بأي شكل آخر على الإطلاق، مما يحول دون استخدام الدول الأطراف لها.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): يؤيد وفد بلدي بيان مجموعة الدول العربية الذي أدلى به ممثل المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، وبيان حركة بلدان عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل إندونيسيا (انظر A/C.1/78/PV.14).

لقد انضمت الجمهورية العربية السورية منذ عام 1968 إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ كما وقعت على معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية في عام 1972؛ وانضمت في عام 2013 إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وذلك انطلاقاً من إيمانها العميق برفض استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف، وكذلك في إطار سعيها إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، حيث كانت قد تقدمت خلال عضويتها في مجلس الأمن بمشروع قرار لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى والذي تمت إعاقته من قبل دول معروفة.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على أن العائق الرئيسي أمام إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو تعنت إسرائيل واستمرارها في رفض الانضمام إلى أي من المعاهدات أو الاتفاقيات ذات الصلة بعدم الانتشار، وذلك بتغطية وتشجيع من الولايات المتحدة وحلفائها، وحمايتهم لبرامج إسرائيل العسكرية النووية والبيولوجية والكيميائية، بل والمساهمة في تطويرها وتعزيزها. إن انفراد إسرائيل في الشرق الأوسط بحيازة أسلحة الدمار الشامل ورفضها الانضمام إلى كافة المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية المتصلة بحظر أسلحة الدمار الشامل وعدم انتشارها يجعلها المصدر الرئيسي لتهديد السلم والأمن في المنطقة.

لقد أوفت الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها الناجمة عن الانضمام لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في زمن قياسي وذلك من خلال تعاون كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إلا أن ما يدعو للأسف أن بعض الدول عمدت إلى تسييس الملف الكيميائي بشكل فاضح، سواء عبر الاستمرار في توجيه اتهامات إلى سورية لا أساس لها من الصحة أو عبر التشكيك في تعاونها مع المنظمة، إلى جانب استغلالها لتقارير المنظمة التي تفتقر إلى المهنية والمصداقية. كما عمدت تلك الدول إلى التلاعب بنصوص الاتفاقية لإنشاء آليات غير شرعية وتمرير قرار فرضته ضد سورية في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف، والذي شكل سابقة خطيرة في مسيرة عمل المنظمة.

إن استخدام بعض الدول الغربية المنظمة كأداة لتنفيذ أجنداتها السياسية أدى إلى حرفها عن عملها ذي الطابع التقني وعن الأهداف التي أنشئت من أجلها، وأحدث حالة من الانقسام والاستقطاب داخل المنظمة مما أضرّ بمهنيتها ومصداقيتها.

وفي ضوء التهديدات والمخاطر الجدية الناجمة عن امتلاك المجموعات الإرهابية لأسلحة كيميائية، وجّهت الجمهورية العربية السورية مئات الرسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) واللجان المعنية بمكافحة الإرهاب، تضمنت معلومات عن حيازة المجموعات الإرهابية المسلحة لمواد كيميائية واستخدامها ضد المدنيين. ونظراً لأهمية التوصل إلى استجابة دولية منسقة جماعياً، فإننا نشدد على إيجاد آلية تنسيق دولية فعالة ومعالجة القصور في الصكوك الدولية ذات الصلة من خلال التوصل إلى اتفاقية لمكافحة أعمال الإرهاب الكيميائي.

ختاماً، إن الحرص على نظام عدم الانتشار لا يكون بتسييس هذه القضية وتحويلها أداة للدعاية والضغط، ولا يكون بالتعامل بانتقائية مع الأطر والمرجعيات الدولية المختصة، ولا يتحقق من خلال الاستمرار في توجيه الاتهامات وتجاهل التحديات الحقيقية التي يواجهها نظام عدم الانتشار. لقد تسببت هذه الممارسات في استغلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحرفها عن طابعها، وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية إعادتها إلى طابعها الفني وإبعادها عن التسييس.

السيد مغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.14).

ولا تزال بنغلاديش، تمشياً مع التزامنا الثابت بنزع السلاح العام الكامل، تدعو بقوة إلى الإزالة التامة لجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أم كيميائية أم بيولوجية. فلا يمكن إنكار الخطر الجسيم الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، فمجرد وجودها يلقي بظلاله على النسيج الأخلاقي للبشرية.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء تزايد احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل على أيدي الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة غير المأذون لها من غير الدول أو تمكنها من الحصول عليها في حالات معينة.

إن الصدمة التي خلفها استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب العالمية الأولى هي تذكير صارخ لنا بالأهمية البالغة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتظل بنغلاديش ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعلي وغير التمييزي لجميع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وندين بقوة أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن جانب أي جهة وفي أي ظرف من الظروف.

لقد قدمت بنغلاديش، فور التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 1997، الإعلان اللازم بشأن الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وأصدرنا قانون (حظر) الأسلحة الكيميائية في عام 2006 ووضعنا قواعد التسجيل في عام 2010، ثم أنشأنا بعد ذلك هيئة بنغلاديش الوطنية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية من أجل تنفيذ التزاماتنا بموجب الاتفاقية والوفاء بها.

وتعرب بنغلاديش عن أسفها البالغ لعدم تمكن الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض تنفيذ الاتفاقية من اعتماد تقرير. ونعرب عن أسفنا أيضاً لعدم اعتماد وثيقة ختامية للمؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية.

ويجب أن يوحد المجتمع الدولي صفوفه في إدانة أي استخدام للأسلحة الكيميائية، كما يجب محاسبة المسؤولين عن استخدامها على نحو يتسم بالشفافية. ونشدد في هذا الصدد على الأهمية القصوى للحفاظ على مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونزاهتها وتمكينها من الوفاء بولاياتها ومسؤولياتها بالعناية والحياد الواجبين. وتقيم بنغلاديش تعاوناً قوياً مع المنظمة من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للمواد الكيميائية. وكانت بنغلاديش أول دولة عضو في المنظمة تُدخل نظام التأهب للحوادث الكيميائية في المستشفيات، في تموز/يوليه 2019.

وندعو الدول الأعضاء إلى تجديد التزامها بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية عبر تدمير المخزونات المتبقية. ونكرر دعوتنا إلى تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وترى بنغلاديش أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية صك قانوني مهم فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. ورغم أن أوجه التقدم غير المسبوقة في العلوم والتكنولوجيات البيولوجية قد أتاحت فرصاً هائلة، فإن الشواغل بشأن احتمال استخدامها في أغراض منافية لأحكام الاتفاقية لا تزال قائمة. ونؤكد من جديد التزامنا بالوفاء بأحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي معاً لكي تكفل اتفاقية الأسلحة البيولوجية التصدي للتحديات الحالية والمقبلة بفعالية. فقد كشفت جائحة مرض فيروس كورونا عن تعرضنا جميعاً للعواقب الكارثية المحتملة للعوامل المُمْرضة وغيرها من التهديدات البيولوجية.

ونؤكد في هذا الصدد على أهمية تنفيذ المادة العاشرة من الاتفاقية تنفيذاً كاملاً وفعلياً وغير تمييزي عن طريق تعزيز التعاون والمساعدة والتبادل على الصعيد الدولي في مجال السموم والعوامل البيولوجية والمعدات والتكنولوجيا ذات الصلة للأغراض السلمية. ونؤكد من جديد ضرورة مواصلة تعزيز وحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لتلبية مختلف احتياجات الدول الأطراف في مجال بناء القدرات، لا سيما أقل البلدان نمواً، على نحو فعال.

وترحب بنغلاديش بالنتيجة التي توصلت إليها الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي التاسع للاتفاقية، الذي توج بإنشاء فريق عامل مخصص لتعزيز الاتفاقية.

وفي الختام، تشير بنغلاديش إلى ضرورة منع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم فإنها تؤكد ضرورة التعاون والعمل على الصعيد الدولي في هذا الصدد.

السيدة يون سيونغ – مي (جمهورية كوريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يمثل هذا العام معلما تاريخيا في الإزالة التامة لجميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة، يشهد على التزامنا القوي بإخلاء العالم من الأسلحة الكيميائية منذ بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 1997. ونحتفل حقا بهذه الخطوة الحاسمة ونتطلع إلى مواصلة مساعينا النشطة للتمسك بالقواعد المناهضة للأسلحة الكيميائية.

وعلى الرغم من الإنجازات الرائعة التي حققتها اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن البيئة الأمنية الدولية الراهنة تطرح تحديات خطيرة. فقد أدت الحرب الجارية في أوكرانيا إلى تفاقم المخاوف الشديدة بشأن احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية. وتؤكد جمهورية كوريا من جديد أنه لا يمكن أبدا التسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة في أي ظرف من الظروف. وفي هذا الصدد، نهيب بجميع الدول الأطراف، أن تتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن تظل يقظة للتصدي لأي استخدام محتمل للأسلحة الكيميائية.

ويساور جمهورية كوريا قلق بالغ أيضا لعدم تحقيق تقدم ملحوظ بعد خلال العام الماضي بشأن مسائل الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. لقد أكد التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حادثا آخر استخدمت فيه القوات الجوية السورية أسلحة كيميائية في دوما عام 2018. والمشاورات بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح إعلان سورية الأولي والتحقيق في حوادث الأسلحة الكيميائية المزعومة لا تزال تواجه عراقيل.

وتكرر جمهورية كوريا تأكيد موقفها المتمثل في عدم قبول الإفلات من العقاب فيما يتعلق بهذه المسألة وتؤكد من جديد تأييدها للجهود الجارية التي تبذلها الأمانة الفنية. ونحث سورية بشدة أيضا على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمعالجة الوضع على الفور.

وعلى الرغم من تفكيك جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة، فإن احتمال ظهور الأسلحة الكيميائية من جديد لا تزال قائمة. ومن الضروري في هذا الصدد تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية لضمان فعاليتها الكاملة. ولذلك تدعو جمهورية كوريا بقوة الدول الأربع المتبقية غير الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن بدون أي شروط مسبقة.

إن تطور التكنولوجيا الأحيائية وعلوم الحياة، وتوافرها على نطاق واسع واستخدامها المزدوج بطبيعتها طرح تحديات جديدة. وإضافة إلى ذلك، نبهتنا الآثار المدمرة الناجمة عن مرض فيروس كورونا إلى أهمية تعزيز القدرات الوطنية والعالمية لزيادة استعدادنا لمواجهة التهديدات البيولوجية.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، باعتبارها أول معاهدة تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، ينظر إليها بوصفها معلما بارزا في تاريخ نزع السلاح على الصعيد الدولي. وأكدنا من جديد خلال المؤتمر الاستعراضي التاسع، في العام الماضي، إرادتنا الجماعية للتصدي بشكل أفضل للتهديدات المتغيرة التي تطرحها الأسلحة البيولوجية. ورغم أن النتيجة النهائية لم تحقق الآمال الكبيرة التي عقدتها الدول الأطراف، يعتقد وفد بلدي أن إنشاء الفريق العامل المعني بتعزيز الاتفاقية ومناقشاته الجارية سيتيحان لنا الاقتراب من نظام أكثر مرونة وعملية ومواكبة للعصر في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وفي غضون ذلك، تولي جمهورية كوريا أهمية كبيرة لتعزيز السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي بتنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا. ولتحقيق هذه الغاية، نقوم بسن تشريعات محلية؛ وتقديم تقارير عن تدابير بناء الثقة؛ وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة؛ وإدارة نظام موثوق لمراقبة الصادرات؛ وبناء القدرات التشغيلية.

كما تقدر جمهورية كوريا دور المساعدة والتعاون الدولي بموجب المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية تقديرا كبيرا. ونقوم بأنشطة مختلفة لمساعدة الدول الأطراف الأخرى والتعاون معها على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف.

وفيما يتعلق بآلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التكسينية، نضم صوتنا إلى الدعوة

للحفاظ على سلامتها واستقلالها، ونعارض أي مقترحات تتعارض مع هذين المبدأين.

إن التقدم السريع للعلوم والتكنولوجيا في القطاعين الكيميائي والبيولوجي يبشر بالخير وينذر بالمخاطر. وتتوقف رؤيتنا المشتركة لعالم خال من أسلحة الدمار الشامل على مدى فعالية تصدينا لهذه الأسلحة. وتؤكد جمهورية كوريا من جديد أننا سنواصل العمل على نحو وثيق مع المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن الاتحاد الروسي، باعتباره دولة وديعة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ما فتئ ينفذ جميع أحكامها. والوقائع التي تم الكشف عنها فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عسكري بيولوجي في أوكرانيا بدعم من البنتاغون والهيئات التابعة له تتطلب أكبر قدر من الاهتمام.

لقد خلص تحليل للمشاريع المنفذة في المختبرات الأوكرانية بشكل لا لبس فيه إلى أنه جرى تطوير مكونات أسلحة بيولوجية على مقربة من الأراضي الروسية. وقدم الجانب الروسي جميع الإيضاحات اللازمة وقدم مجموعة كبيرة من الأدلة. إلا أن أسئلتنا المبررة المطروحة على الولايات المتحدة وأوكرانيا لم تتلق بعد ردا مناسبا. وهي لا تزال مفتوحة ويجب تناولها.

والجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي ضرورية لتعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن شأن اعتماد بروتوكول عالمي ملزم قانونا وغير تمييزي يتعلق بجميع مواد الاتفاقية، مشفوعاً بآلية تحقق فعالة، أن يعزز فعالية الاتفاقية إلى حد كبير. وتعرقل الولايات المتحدة اعتماد هذا الصك منذ عام 2001. وذلك، إلى جانب الحالة الأوكرانية، إنما يعزز الشكوك بشأن الأنشطة العسكرية البيولوجية التي تضطلع بها واشنطن في جميع أنحاء العالم تحت ستار التعاون بحسن نية للأغراض السلمية.

وتعتزم روسيا مواصلة اتخاذ خطوات فعالة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية في إطار الفريق العامل المخصص المنشأ بقرار من المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية. ونعتقد أن المبادرات الروسية الرامية إلى تعزيز نظام الاتفاقية بشكل فعال تتماشى تماما مع جدول أعمال الفريق. ونحن مقتنعون بأن من الضروري تكثيف جهود المجتمع الدولي لتعزيز قدرات الخبراء والقدرات التقنية لآلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التكسينية.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمبادئ التوجيهية للآلية وإجراءاتها. وقد بعث وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف، برسالة إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش في 14 حزيران/يونيه يدعوه فيها إلى استعراض المبادئ التوجيهية والإجراءات الحالية للآلية بغية استكمالها. وأيدت بلدان عديدة هذه الفكرة. ونأمل أن يشرع السيد غوتيريش بدون تأخير في إجراء استعراض مناسب بمساعدة خبراء استشاريين، مع مراعاة مقترحات الدول الأعضاء. ونحن حريصون على الإسهام بشكل فعال في تحقيق هذه الغاية.

ويهتم الاتحاد الروسي، باعتباره أحد الأعضاء المؤسسين لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، بنجاح عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. في هذا العام، وبعد ربع قرن من وجود المنظمة، أكملت الولايات المتحدة، وهي آخر دولة حائزة للأسلحة الكيميائية، أخيرا تدمير مخزونها المعلن من هذه الأسلحة. غير أنه لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة لتخليص العالم من التهديد الكيميائي.

وتزداد أهمية مسألتي عدم الانتشار ومنع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومشكلة الإرهاب الكيميائي في الشرق الأوسط، التي تهدد بالانتشار خارج المنطقة، تكتسي أهمية خاصة. ولا يزال هناك خطر كبير من قيام جماعات النازيين الجدد المسلحة في أوكرانيا بأعمال استفزازية، بما في ذلك التورط المباشر لأجهزة الاستخبارات الأجنبية والشركات العسكرية الخاصة في منشآت الصناعة الكيميائية.

وإفراط الحلفاء الأوروبيين الأطلسيين بقيادة الولايات المتحدة في تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا يتيح للمنظمة التصدي بشكل مناسب للتحديات الجديدة، ويدمر سلامتها ويقوض

أسس الاتفاقية. ونتيجة لهذه السياسية المدمرة، لم تقدم الدورة الاستثنائية الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي عقدت في أيار/مايو، توصيات بشأن أنشطتها في المستقبل.

كما أن الحالة المحفوفة بالمخاطر فيما يتعلق بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية توثر سلبا على عمل الهياكل الدولية الأخرى. ويُستمع إلى اتهامات لا أساس لها ضد الدول الأطراف المسؤولة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بانتظام في جلسات مجلس الأمن وتنعكس في مشاريع وثائق الجمعية العامة. ونرى أن هذه الحالة غير مقبولة تماما. ونعتزم مواصلة بذل قصارى جهدنا، مع شركائنا والأطراف الفاعلة الأخرى المتفقة في الرأي، للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واستعادة سلطة هذه المنظمة الدولية.

السيدة دي شوت (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): من الركائز الأساسية والدائمة لسياسة آوتياروا نيوزيلندا الخارجية معارضتنا الثابتة لاستحداث جميع أسلحة الدمار الشامل وحيازتها واستخدامها، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونحن حازمون في رفضنا وإدانتنا لهذه الأسلحة، العشوائية واللاإنسانية التي يجب أن تصبح من مخلفات الماضي إلى الأبد.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية أولاً، رحبنا بنبأ الانتهاء من تدمير مخزونات الولايات المتحدة في تموز/يوليه، الذي يمثل إزالة كامل الأسلحة الكيميائية المعلنة في العالم. لكننا إذ نحتفل بهذا المعلم البارز، نقر بأنه لا يزال أمامنا كثير من العمل.

وتؤكد نيوزيلندا من جديد أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية، بغض النظر عن مستخدمها أو مكان استخدامها أو ظروف استخدامها، يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ويستحق إدانة عالمية. يجب أن نكفل عدم نشر هذه الأسلحة بدون التعرض للعقاب وتقديم مرتكبي الهجمات التي تم التحقق منها إلى العدالة. ومن الضروري تحديد الهجمات بالأسلحة الكيميائية وإسنادها بشكل مستقل لضمان المساءلة.

وفي هذا الصدد، تشيد نيوزيلندا بالعمل الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لها بتفان وروح مهنية. وسررنا بتقديم تبرع خارج عن الميزانية لعمل الفريق في وقت سابق من هذا العام. فالتقارير الوافية والمحايدة التي يقدمها الفريق تدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعزز النظام العالمي الأوسع لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ونشدد أيضا على دعمنا الثابت للشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، التي تكمل عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتواصل نيوزيلندا إدانة استخدام الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية، الذي تثبته أدلة لا جدال فيها. وكما نفعل دائما في لاهاي وفي هذا المحفل وفي أماكن أخرى، ندعو سورية إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والإعلان عن برنامجها للأسلحة الكيميائية وتدميره بكامله، والتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأعضائها تعاونا كاملا وبحسن نية.

ونواصل حث الاتحاد الروسي على التعاون الكامل مع المجتمع الدولي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقديم إجابات بشأن تسميم السيد نافالني.

ومن المهم أيضا التنويه بافتتاح مركز الكيمياء والتكنولوجيا في أيار/مايو. فهو إنجاز مهم سيساعد على التنفيذ الكامل للاتفاقية ويحافظ على قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التصدي للتحديات الحالية والمقبلة. كما أن المركز سيسهل التعاون الدولي ومبادرات بناء القدرات. ولذلك أهمية بالغة في إنجاز مهمة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على نحو كامل، وهي إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية لا تُستخدم فيه الكيمياء إلا لأغراض السلام والتقدم والازدهار.

وما زلنا نرى ثمار الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في الفترة السابقة للدورة الاستثنائية الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير عمل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي عقدت في أيار/مايو،

وأثناءها انعقادها. وتود نيوزيلندا أن ترى استمرار إحراز تقدم كبير عبر كامل جوانب ولاية المنظمة، ومما يشجعها أن ترى أن زخم مؤتمر الاستعراض لا يزال يدفعنا في هذا الاتجاه. ونتمسك بالتزامنا بالعمل على نحو بناء مع جميع الوفود بشأن المسائل التي ناقشناها خلال مؤتمر الاستعراض، بما فيها المسائل المتعلقة بالإدارة التنظيمية.

ولا بد من استمرار تلقي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للدعم الذي تحتاج إليه للوفاء بولايتها. وفي هذا الصدد، ندعو أعضاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى تقديم الدعم السياسي والمالي اللازم في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي سيعقد في الشهر المقبل، بطرق منها سداد الأنصبة المقررة في الموعد المحدد وبشكل كامل.

وتلتزم نيوزيلندا بإخلاء العالم من الأسلحة البيولوجية. وسُررنا بموافقة المؤتمر التاسع للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية على المقترح الذي تقوده كندا وهولندا لإنشاء فريق عامل مؤقت للخبراء. وكان من دواعي سرور نيوزيلندا أن شاركت في تقديم هذا المقترح. ونأمل أن ينجح الفريق في الوفاء بولايته المتمثلة في وضع تدابير تعزز الاتفاقية. ونأمل أيضا أن تكون نتائج عمله بداية مرحلة جديدة من التعاون الدولي سعيا إلى تحقيق هدف مشترك ألا وهو تعزيز تحريم استخدام الأسلحة البيولوجية.

وأخيراً، نود أن نؤكد من جديد دعمنا القوي لآلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التكسينية، ونعارض أي محاولات رامية إلى تقويض الآلية أو تسييسها.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): تظل اليابان ملتزمة التزاما كاملا بالجهود المتعددة الأطراف المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، مما يكتسي أهمية بالغة في تحقيق السلام والاستقرار في جميع مناطق العالم. وتشدد اليابان على أهمية تعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وغيرهما من النظم ذات الصلة وتحقيق عالميتها، لأنها تظل ركائز مكافحتنا لاستخدام أسلحة الدمار الشامل.

وترحب اليابان بإعلان الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتأكيد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية، مع استكمال الولايات المتحدة تدمير آخر هذه المخزونات في تموز/يوليه. بيد أن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة لا يزال مصدر قلق بالغ، لا سيما الاستخدام المزعوم من جانب القوات الجوية العربية السورية في عام 2017. وتؤيد اليابان التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي خلص إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن القوات الجوية العربية السورية ارتكبت هذه الهجمات، وتواصل حث الجمهورية العربية السورية على ضمان المساءلة بمعالجة جميع المسائل المعلقة. وندعو المجتمع الدولي أيضا إلى مواصلة توحيد الصف في إدانة أي استخدام للأسلحة الكيميائية وفي منع استخدامها في المستقبل.

وتلتزم اليابان بتدمير أسلحتها الكيميائية المخلَّفة، تمشيا مع التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقد استثمرت موارد مالية كبيرة، تبلغ حوالي 3,2 بلايين يورو، لتغطية جميع التكاليف ذات الصلة المرتبطة بهذه العملية على الصعيد الوطني. وما فتئت اليابان تحرز تقدما مطردا في هذا الصدد، بالنجاح في تدمير ما يقرب من 000 78 صنف من الأسلحة الكيميائية المخلفة من أصل 000 105 صنف تم استردادها. ورغم تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يستمر المشروع، بتعاون وتنسيق ثنائي بناء مع الصين.

وتعتقد اليابان أن من الأهمية بمكان إضفاء مزيد من الطابع المؤسسي على إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية لمعالجة قضايا السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، التي ازداد الوعي العالمي بها ليشمل بعدا آخر بسبب جائحة كوفيد-19. ولذلك، ترحب اليابان بالاختتام الناجح للمؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية بفضل الرئاسة المقتدرة للسفير بنسيني ممثل إيطاليا في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، الذي أنشأ الفريق العامل المعني بتعزيز الاتفاقية من أجل تقديم توصيات لتعزيز الاتفاقية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها من جميع جوانبها. وتؤيد اليابان الجهود الجماعية التي يبذلها الفريق العامل لإنشاء آليتين:

إحداهما لتنفيذ التعاون والمساعدة الدوليين بموجب المادة العاشرة تنفيذا كاملا، والأخرى لاستعراض التطورات العلمية والتكنولوجية.

وانعقدت الدورة الثانية للفريق العامل في آب/أغسطس تحت الرئاسة القديرة للسفير داميكو ممثل البرازيل، وتناولت هاتين الآليتين، في جملة أمور. واليابان، باعتبارها صديقا للرئيس بخصوص موضوع الترتيبات التنظيمية والمؤسسية والمالية، مصممة على مواصلة الإسهام في عمله.

وتسهم اليابان أيضا في تعزيز التعاون الدولي في ميداني الأمن البيولوجي والأمن الكيميائي باعتبارها رئيسة هذا العام للشراكة العالمية لمجموعة الدول السبع لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل.

وعلاوة على ذلك، تولي اليابان أهمية كبيرة للحفاظ على آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التكسينية وتعزيزها، باعتبارها الأداة الوحيدة المتاحة للتحقيق المستقل في أي حالة من حالات الهجمات بالأسلحة البيولوجية.

وتشدد اليابان كذلك على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) باعتباره أساسا للتصدي لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات من غير الدول. وأسهمت اليابان بحوالي مليون دولار لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لتعزيز تنفيذه، وقد استخدم جزء من هذا الإسهام لتعيين السيدة أماندا كول بوصفها أول منسقة إقليمية لتعزيز التنفيذ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وستواصل اليابان تقديم الدعم لتنفيذ القرار.

السيدة أودوم (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.14) وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

تؤكد أيرلندا من جديد دعمنا الثابت لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ولاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومنذ اجتماعنا الأخير، شاركت أيرلندا بفخر في مؤتمري الاستعراض لكلتا الاتفاقيتين. ونهيب بالدول التي لم تنضم بعد إلى هذين الصكين الانضمام إليها دون مزيد من التأخير.

وشهدت الأشهر الاثنى عشرة الماضية العديد من الإنجازات المهمة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الإزالة التامة لجميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة وافتتاح مركز الكيمياء والتكنولوجيا. ونرحب بدخول أغلبية واضحة من الدول الأطراف في عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية ومشاركتها في المؤتمر الاستعراضي الخامس سعيا إلى التوصل إلى توافق في الآراء، ولكننا نشعر بالأسف لأن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لعدد صغير من الدول. ونشدد على تقديرنا للسفيرين فان دير كواست وكوزينغ على جهودهما الدؤوبة. ورغم اختتام أعمال المؤتمر الاستعراضي الخامس دون التوصل إلى توافق في الآراء، نشعر بالتفاؤل لأن التقدم مستمر في مجالات، من بينها المساواة بين الجنسين والتنوع الجغرافي ومشاركة المنظمات غير الحكومية.

وتؤكد أيرلندا من جديد ثقتها الكاملة بالأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونظل ثابتين في الدفاع عن المنظمة ضد الهجمات المتعمدة التي لا أساس لها على نزاهتها ومصداقيتها. وتثني أيرلندا على عمل الأمانة الفنية بشأن جميع جوانب برنامج الأسلحة الكيميائية السوري، بما في ذلك عمل فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق، وفريق التحقيق وتحديد الهوية.

وقد خلص فريق التحقيق وتحديد الهوية إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الجوية السورية شنت هجوما بالأسلحة الكيميائية على مدينة دوما في عام 2018، وهو عمل يستحق إدانتنا المطلقة ويمثل انتهاكا خطيرا للاتفاقية. وتقف أيرلندا إلى جانب جميع ضحايا استخدام الأسلحة الكيميائية، بمن فيهم 43 شخصا فقدوا أرواحهم في ذلك الهجوم البغيض. ونؤيد تماما النتائج التي توصل إليها فريق التحقيق ونرفض الجهود المستمرة التي تبذلها بعض الجهات الفاعلة لتقويض شرعية ومصداقية عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق، ونظل مصممين على ضمان

المتابعة الكاملة لجميع النتائج. فلا سبيل لأحد إلى الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

تشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد باستخدام عوامل مكافحة الشغب كوسيلة للحرب في أوكرانيا. فهذا الاستخدام محظور بموجب الاتفاقية. ويجب ألا نسمح للتهديدات باستخدام الأسلحة الكيميائية أو الادعاءات التي لا أساس لها بوجود قدرات الأسلحة الكيميائية بأن تمر دون رادع. ونرحب باستمرار الأمانة الفنية في رصد الحالة، لا سيما في محيط المواقع الصناعية الكيميائية المعلنة في أوكرانيا ويسرنا أننا ساهمنا بمبلغ 000 50 يورو في الصندوق الاستئماني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنفيذ المادة العاشرة.

وتدعو أيرلندا جميع الدول الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ونحث الاتحاد الروسي مرة أخرى على تقديم إجابات جوهرية على الأسئلة التي طرحتها 45 دولة طرفا في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021 عملا بالفقرة 2 من المادة التاسعة من الاتفاقية والكشف عن ملابسات محاولة اغتيال السيد نافالني.

وترحب أيرلندا بالتزام المدير العام بالمساواة بين الجنسين وبضمان مشاركة النساء والرجال مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة في جميع مستويات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وستواصل أيرلندا مناصرة الدور القيم الذي يؤديه المجتمع المدني وستظل مستعدة للنظر في سبل كفيلة بأن تكون عملية الاعتماد فعالة وشفافة وأن تيسر مشاركة مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية.

وترحب أيرلندا بالاتفاق على وثيقة ختامية بتوافق الآراء في المؤتمر التاسع لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونرحب بقرار إنشاء فريق عامل جديد معني بتعزيز الاتفاقية، والذي سيكون من شأنه المساعدة على ضمان تطور عمل الاتفاقية بالتوازي مع استمرار تطور التهديدات البيولوجية بسرعة، للتخفيف من حدة هذه التهديدات الجديدة.

وتدين أيرلندا استمرار روسيا في شن حملات تضليل خطيرة بشأن أسلحة الدمار الشامل ضد أوكرانيا والولايات المتحدة وغيرهما، عبر محافل متعددة. ونؤكد من جديد أن أي قدر من المعلومات المضللة لن يصرف انتباه المجتمع الدولي عن ضمان مساءلة من يستخدمون أسلحة الدمار الشامل. وتؤكد أيرلندا أيضا دعمها القوي لآلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ولقرار مجلس الأمن 1540 (2004) الذي لا يزال أداة أساسية في مكافحة الجهات من غير الدول التي تسعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. ونؤكد الأهمية الأساسية لاستمرار استقلالية آلية الأمين العام.

وتسلم أيرلندا بأن مراقبة الصادرات ذات أهمية أساسية في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها وتيسير التجارة المشروعة ودعم التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للمواد الكيميائية والبيولوجية. وتؤيد أيرلندا بقوة النظم الرئيسية لمراقبة الصادرات، إدراكاً منها لإسهام هذه النظم في كفالة جعل العالم أكثر أمنا وأمانا.

السيد ديل روساريو فيلا (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود بداية أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.14)، والذي نؤيده تماما. وسأدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة وتنفيذهما يشكلان ويجب أن يظلا ركيزة أساسية للهيكل الدولي لنزع السلاح. واستخدام هذه المحافل لأغراض منحرفة، سواء لسوق ادعاءات كاذبة، مثل برامج الأسلحة البيولوجية غير الموجودة في أوكرانيا، أو لمهاجمة التعاون والمساعدة السلميين اللذين تدعو إليهما المادة العاشرة، التي هي حجر الزاوية في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أو لنشر معلومات مضللة، يقوض إطار هاتين الاتفاقيتين. ونتيجة لهذه الأفعال، التي نرفضها، يعاني الهيكل الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح من أكبر تحدياته منذ عقود.

وندين الحرب العدوانية غير المبررة وغير المشروعة التي تشنها روسيا على أوكرانيا والتي انتهكت ميثاق الأمم المتحدة وقوضت الأمن العالمي والنظام الدولي بما ترتب عليها من عواقب مدمرة في العالم

أجمع. ويجب أن يكون منع نشوب النزاعات والاستخدام غير المشروع للقوة العسكرية في العلاقات الدولية، لا سيما استخدام أسلحة الدمار الشامل، أولوية لجميع الدول الأعضاء في اللجنة الأولى.

وتؤكد إسبانيا من جديد ثقتها الكاملة في العمل الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومديرها العام والخبراء في الأمانة الفنية لضمان تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تحويل مختبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى مركز الكيمياء والتكنولوجيا المنشأ حديثا، مما يجعله المحور المركزي لتعزيز قدرة المنظمة على العمل والاضطلاع بالمهام الرئيسية في التحقق والتفتيش وبناء القدرات. ونرفض بشدة أي محاولات للنيل من مصداقية العمل المهم الذي تقوم به المنظمة.

وأكد آخر مؤتمر لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية الدعم العالمي الواسع النطاق الذي تحظى به الاتفاقية والنجاح في إزالة معظم مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة. غير أن عدم التوصل إلى وثيقة ختامية تحظى بتوافق الآراء كان تكرارا لفشل المؤتمر الاستعراضي السابق في عام 2018. وتسببت التوترات التي أثارتها روسيا وسورية وإيران في ضغوط على نظام الاتفاقية وحالت دون اعتماد وثيقة الفريق العامل التي سبق التفاوض عليها. ويحدونا الأمل في أن يكون توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن كامل النص تقريبا أساسا لمواصلة العمل في اجتماعات المجلس التنفيذي ومؤتمرات الدول الأطراف المقبلة بشأن مسائل رئيسية مثل نظام التحقق والتعاون الدولي والإرهاب والحوكمة التنظيمية.

وستتيح لنا نتائج مؤتمر استعراض الاتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي اعتبرها الأمين العام "بارقة أمل في بيئة أمنية دولية قاتمة عموما"، تحسين القواعد والمعايير الدولية لمنع استخدام الأسلحة البيولوجية. ونؤيد المهام الموكلة إلى فريق الخبراء العامل خلال الفترة الممتدة بين الدورات التي تشمل تحديد تدابير محددة للتحقق وتعزيز الاتفاقية من جميع جوانبها. وتدعو إسبانيا أيضا إلى زيادة التعاون الدولي لبناء آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وهي الآلية الدولية المستقلة الوحيدة القائمة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة البيولوجية، وللحفاظ عليها.

وترحب إسبانيا بالاقتراح الداعي إلى العمل من أجل إبرام معاهدة تحظر استخدام الأسلحة الإشعاعية واستحداثها وإنتاجها وتكديسها وتشجع مؤتمر نزع السلاح على إدراج هذا البند في برنامج عمله.

أخيراً، تكرر إسبانيا التأكيد على الدور المركزي الذي يؤديه القرار 1540 (2004) في منع وقوع الأسلحة النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، وما يتصل بها من مواد، في أيدي جهات من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون.

السيد فلويد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذا العام تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة. والمملكة المتحدة تهنئ الولايات المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على هذا الإنجاز المهم. ويشكل العمل المستقل والمحايد والتخصصي الذي تقوم به المنظمة درة في تاج هيكل عدم الانتشار، ويجب علينا جميعا أن نحميه.

ونشيد بالتقدم المحرز في تدمير المخزونات المعلنة، ولكننا نشير إلى أن التهديد الذي تمثله الأسلحة الكيميائية لا يزال قائما للأسف. والتمسك بالحظر الكامل على استحداث الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها واجب على كل دولة ويكتسي أهمية بالغة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

ونذكر بسجل روسيا في استخدام عامل نوفيتشوك المؤثر على الأعصاب مؤخرا في سالزبوري في عام 2018 وضد أليكسي نافالني في عام 2020. وسيؤدي أي استخدام للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية من جانب روسيا في أوكرانيا إلى عواقب وخيمة. واعتراف الضباط الروس في وسائط الإعلام الحكومية بأنهم استخدموا عوامل مكافحة الشغب في القتال أمر غير مقبول. فاتفاقية الأسلحة الكيميائية تحظر بوضوح استخدام عوامل مكافحة الشغب وجميع المواد الكيميائية السامة الأخرى كأسلوب من أساليب الحرب. وتستمر روسيا في بث معلومات مضللة بمزاعم لا أساس لها بشأن التعاون السلمي في مجال الصحة العامة بين الولايات المتحدة وأوكرانيا.

مرت الآن 10 سنوات على الهجوم المروع الذي شنه نظام الأسد بالأسلحة الكيميائية في الغوطة وانضمام سورية لاحقا إلى اتفاقية

الأسلحة الكيميائية. وبدلا من اتخاذ الخطوات المتوقعة من جميع الدول للانضمام الكامل إلى الاتفاقية، لجأت سورية إلى العرقلة والتعتيم والأكاذيب. وتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن الهجوم بالكلور الذي وقع في دوما عام 2018 هو التقرير التاسع الذي يخلص إلى استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية منذ انضمام سورية إلى الاتفاقية. ويشكل عدم امتثال سورية خطرا جديا للانتشار ولا يزال برنامجها يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وقد حث المجتمع الدولي سورية مرارا على الامتثال الكامل، وعليها أن تتصرف.

تعرب المملكة المتحدة عن سرورها بالعمل الذي اضطلعت به الغالبية العظمى من الدول في المؤتمر الخامس لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عقد في وقت سابق من هذا العام. ولئن كان من المخيب لآمالنا جميعا أن أقلية صغيرة عرقلت الوثيقة الختامية للمؤتمر، فإن الرسالة التي بعثت بها الأغلبية، أي دعمها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتزامها بالتمسك بالاتفاقية، سُمعت بصوت عال في لاهاي. ونتعهد بالوفاء بهذا الوعد خلال السنوات المقبلة. وتفخر المملكة المتحدة بأنها ساهمت بأكثر من مليون يورو في مركز الكيمياء والتكنولوجيا الجديد التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما سيمكنها من اتخاذ خطوة إلى الأمام في بناء القدرات وتبادل المعارف والبحوث.

لا تزال التهديدات التي تشكلها الأسلحة البيولوجية تتطور وتتنوع. ويتيح التقدم السريع في مجال العلوم والتكنولوجيا فوائد كبيرة للبحوث السلمية، ولكنه قد يزيد أيضا من التهديدات التي يشكلها من يعتزمون إساءة استخدام التكنولوجيا الأحيائية. ونشرت المملكة المتحدة في حزيران/يونيه الصيغة المحدثة لاستراتيجيتها المتعلقة بالأمن البيولوجي التي تحدد رؤيتنا، ومفادها أن المملكة المتحدة ستكون قادرة بحلول عام 2030 على الصمود أمام مجموعة متنوعة من التهديدات البيولوجية ورائدة على صعيد العالم في مجال الابتكار المسؤول والصحة العالمية.

ونرحب بالمؤتمر الاستعراضي التاسع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، الذي عقد في الشتاء الماضي، وبالاتفاق على إنشاء فريق عامل للنظر في سبل تعزيز الاتفاقية. ورحب الأمين العام بهذا التطور عن حق باعتباره بصيص أمل. ويجب علينا جميعا أن نتعاون بشكل بناء، بما في ذلك إيجاد سبل للتوصل إلى اتفاق بشأن آليات استعراض العلوم والتكنولوجيا وتعزيز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي. وعلى جميع الدول الأطراف أن تعمل من أجل التوصل إلى اتفاق مبكر، ويفضل أن يتم ذلك بحلول نهاية عام 2025.

وتكتسي آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية أهمية حيوية باعتبارها الآلية الدولية الوحيدة الفعالة والمستقلة للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية التي تستخدمها الدول القليلة المتبقية غير الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسنعارض بقوة أي محاولات لتقويض فعاليتها واستقلالها. ولا تزال الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل ذات أهمية حيوية لاتخاذ إجراءات ملموسة ضد تهديدات أسلحة الدمار الشامل الحديثة. وستركز المملكة المتحدة هذا العام على توسيع نطاق المبادرة الرئيسية للشراكة العالمية للتخفيف من التهديدات البيولوجية في أفريقيا.

ونحث الدول القليلة المتبقية التي لم توقع وتصدق بعد على اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية على القيام بذلك وعلى تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) والعمل معا لتعزيز الحظر العالمي على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

السيد جهرومي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.14).

نشدد على أن استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو المواد الكيميائية السمية كأسلحة في أي مكان ومن جانب أي كان وفي أي ظرف من الظروف أمر يستحق الشجب. ونؤكد من جديد أيضا أنه يجب محاسبة المسؤولين عن استخدام هذه الأسلحة. وعلى الرغم من انتهاء الدول الأعضاء من تدمير الأسلحة الكيميائية المعلنة، ينبغي

أن تظل قدرات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وخبرتها التقنية متاحة للتحقق من تدمير الترسانات الكيميائية في المستقبل.

ويسرني أن أبلغكم، سيدي الرئيس، بأن إيران استضافت في طهران هذا الأسبوع، بالشراكة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الدورة الدراسية الدولية الحادية عشرة بشأن الجوانب الطبية للمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية. ولا نزال ملتزمين بتشاطر إنجازاتنا وخبراتنا الطبية مع جميع البلدان الراغبة.

ومن المتوقع علاوة على ذلك تعزيز التعاون الدولي في سياق المناقشات بشأن مستقبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والواقع أن المادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية أدت دورا حيويا في حشد الدعم العالمي للاتفاقية وفي ضمان تحقيق أهدافها. فالاتفاقية تحمي الحقوق الطبيعية للدول الأطراف في السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتكنولوجي دون إعاقة تبادل المعلومات والتكنولوجيا والمواد والمعدات في ميدان الكيمياء على الصعيد الدولي للأغراض السلمية.

ويجب على الدول الأطراف أن تعزز التعاون وأن تمتنع عن فرض قيود تكبت التجارة والتقدم العلمي، مثل الجزاءات الانفرادية. ومما يؤسف له أن بعض الدول الأطراف، بما فيها الولايات المتحدة، تقصِّر دائما في الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال، مما يعرض استدامة الاتفاقية للخطر. ورغم أننا نعترف بالتطورات الإيجابية، مثل مركز الكيمياء والتكنولوجيا التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبرامج بناء القدرات، فإننا نشدد على ضرورة وضع خطة عمل للتغلب على العقبات، لا سيما القيود المفروض على التصدير، ولضمان تنفيذ المادة الحادية عشرة تنفيذا كاملا وفعالا وغير تمييزي.

وبالنظر إلى الاحتياجات الطبية لعشرات الآلاف من ضحايا الأسلحة الكيميائية في جمهورية إيران الإسلامية نتيجة لأكثر استخدام منهجي للأسلحة الكيميائية في التاريخ المعاصر، قام به نظام صدام ضد إيران في ثمانينات القرن العشرين، وبعد اقتراح إيران إنشاء صندوق دولي لدعم ضحايا الأسلحة الكيميائية، نشدد على التنفيذ الفعال للمادة العاشرة من الاتفاقية، بما في ذلك تقديم الدعم المناسب لهذا الصندوق.

تؤيد إيران بقوة اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة وتدعو إلى تنفيذها تنفيذا شاملا وفعالا وغير تمييزي لدعم الإطار الدولي الحالي. بيد أن استئناف المفاوضات الرامية إلى وضع بروتوكول ملزم قانونا للاتفاقية تتعثر منذ أن اعترضت الولايات المتحدة على تعزيزها في عام 1996. وللمضي قدما، لا نحث الولايات المتحدة على عدم الاكتفاء بسحب اعتراضها على تعزيز الاتفاقية وتحفظها على بروتوكول جنيف لعام 1925، ولكن أيضا الامتناع عن معارضة تطوير اتفاقية الأسلحة البيولوجية، خاصة في ضوء التقارير التي تفيد بضلوع الولايات المتحدة في استحداث الأسلحة البيولوجية.

ونولي أهمية كبيرة لعالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي بقوة على حمل النظام الإسرائيلي على الانضمام إلى هاتين الاتفاقيتين دون مزيد من التأخير أو شروط مسبقة. وإذا لم ينضم النظام الإسرائيلي إلى هاتين الاتفاقيتين، سيتعرض الأمن في الشرق الأوسط، الذي يواجه بالفعل تهديدات أخرى من هذا النظام، لمزيد من الخطر.

ونعرب عن أسفنا لفشل مؤتمري استعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عامي 2018 و 2023 على التوالي. ونتمنى أن يتوصل المؤتمر التاسع لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى وثيقة ختامية جوهرية. ويحدونا الأمل في أن تُكلل المؤتمرات المقبلة لاستعراض هاتين الاتفاقيتين بالنجاح.

السيد توني (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لانضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، مرت 10 سنوات منذ استخدام الأسلحة الكيميائية على نطاق واسع في الغوطة، خاصة ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وللأسف، لم تكن هذه الحالة المهولة لاستخدام الأسلحة الكيميائية سوى واحدة من حالات عديدة. وأثبتت التحقيقات المستقلة والمحايدة التي أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تسع حالات أن هناك أسبابا معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن المسؤولية عن الهجوم تقع على عاتق الجمهورية العربية السورية.

وتشعر الحكومة السويسرية بقلق بالغ إزاء هذه الاستنتاجات وتدين بأشد العبارات الممكنة أي استخدام الأسلحة الكيميائية.

وعلاوة على ذلك، مرت 10 سنوات على إعلان سورية الأولي بشأن برنامجها للأسلحة الكيميائية. ونأسف لأنه لا تزال هناك ثغرات وتناقضات في هذا الصدد. وأود أن أضيف أن سويسرا ترحب بالمعلومات التي تلقيناها مؤخرا عن الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات مع السلطات السورية. ونأمل أن تكون هذه خطوة أولى نحو امتثال سورية الكامل للاتفاقية.

وتلقينا أيضا، خلال العام الماضي، تقارير مثيرة للقلق تفيد باستخدام عوامل مكافحة الشغب على طول الخطوط الأمامية في أوكرانيا. وتذكر سويسرا بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تحظر استخدام هذه الأسلحة كوسيلة للحرب.

ومن ناحية إيجابية على نحو أكبر، تهنئ سويسرا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة بصورة لا رجعة فيها. ويمثل ذلك إنجازا تاريخيا. ويمكن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الآن أن توجه اهتمامها إلى مسائل أخرى.

وفي المؤتمر الخامس لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بدأت الدول الأطراف في الاتفاقية العمل على هذه العملية لإعادة توجيه اهتمامنا في هذا الصدد. ومن المؤسف أنه، على الرغم من تعاون العديد من الوفود على نحو بناء، لم يتمكن المؤتمر الاستعراضي من التوصل إلى توافق في الآراء، بيد أننا أحرزنا تقدما كبيرا منذئذ في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتلتزم سويسرا التزاما كاملا بمواصلة مشاركتها الفعالة، سواء في إطار الأفرقة العاملة المنشأة حديثا أو في الاجتماعات والمؤتمرات المقبلة.

لقد ذكرتنا جائحة فيروس كورونا بالأثر الاجتماعي والاقتصادي المدمر الناجم عن تفشي وباء عالمية. ويمكن أن يترتب عن الإطلاق المتعمد لعامل بيولوجي أثر مماثل من حيث النطاق، بل وأثر أسوأ. وفي هذا السياق، سلط الضوء مرة أخرى على أوجه القصور في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ولا سيما من حيث عدد من أوجه القصور المؤسسية. ولذلك يسر سويسرا أن تمكن المؤتمر التاسع لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء فريق عامل معني بتعزيز الاتفاقية.

و شرعت الدول الأطراف في الاتفاقية في حوار بناء في اجتماعها الأول بشأن المسائل الموضوعية في آب/أغسطس الماضي. وأحرزت بعض أوجه التقدم، لا سيما فيما يتعلق بآلية الاستعراض العلمي والتكنولوجي وآلية التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي. أما الاجتماع الموضوعي الثاني، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام، فسيتيح للدول الأطراف فرصة لمناقشة كيفية المضي قدما في بناء الثقة والشفافية والامتثال والتحقق، وكذلك الترتيبات التنظيمية والمؤسسية والمالية. ونذكر بأن مؤتمر الاستعراض طلب إلى الفريق العامل على إتمام عمله على وجه السرعة، وحبذا لو كان ذلك قبل انتهاء عام 2025.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن تعزيز آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والحفاظ على استقلالها يقترن بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وأي طلب من الدول الأعضاء للشروع في استعراض الطرائق والإجراءات التي تحكم الآلية، التي تنص على أن الشروع في هذه العملية هو من اختصاص الأمين العام، يثير مشاكل بالنسبة لأدائها السليم. ونعتقد أن للأمين العام أن يتخذ هذا القرار بشكل مستقل.

السيد بنشيني (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.14). وسأدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ما برحت إيطاليا تلتزم التزاما كاملا بالإجراءات الفعالة المتعددة الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. فهذه الأسلحة تشكل تهديدا متزايدا للسلام والأمن الدوليين ولا يزال تأمين المواد الحساسة، لا سيما الحيلولة دون وقوعها في أيدي الشبكات الإرهابية، وتطبيق ضوابط فعالة على الصادرات، يشكلان تحديا كبيرا.

وتشير هذه التحديات إلى ضرورة التنفيذ العالمي والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونناشد جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في هاتين الاتفاقيتين أن تصدق عليهما أو تنضم إليهما دون تأخير ودون شروط.

لقد سررت وتشرفت، قبل عام تقريبا، برئاسة المؤتمر التاسع للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية. وعلى الرغم من السياق الدولي المتوتر حاليا، وافق المؤتمر على وثيقة ختامية بتوافق الآراء. ورحب الأمين العام أنطونيو غوتيريش، في بيان، باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر، التي كانت تمثل "بارقة أمل في بيئة أمنية دولية قاتمة بصورة عامة".

وحققنا ثلاثة أهداف رئيسية. أولاً، كسرنا حالة الجمود التي كانت تحول دون إحراز أي تقدم في تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية لأكثر من 20 عاما. وأنشأنا فريقا عاملا مكلفا بتحديد تدابير ودراستها ووضعها لتعزيز الاتفاقية. وثانياً، اتفقنا على خريطة طريق واضحة لدورة الاستعراض الرباعية السنوات بأكملها وقررنا عدم استبعاد أي مسألة، بما في ذلك التحقق، وفي المستقبل، إمكانية وضع صك ملزم قانونا. وثالثا، أحرزنا تقدما في إضفاء الطابع المؤسسي على الاتفاقية بالاتفاق على وضع آليتين، إحداهما بشأن التعاون والمساعدة على الصعيد الداخلي بموجب المادة العاشرة والأخرى لاستعراض التطورات التكنولوجية والعلمية. واتفقنا أيضا على تعزيز وحدة دعم التنفيذ.

وتثبت النتيجة الإيجابية للمؤتمر التاسع لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية أنه بفضل الالتزام وروح الحوار اللذين يشارك بهما جميع الأطراف لا يزال بإمكاننا تحقيق نتائج جيدة. وشعرنا بالاطمئنان إزاء الطريقة التي ينفذ بها الفريق العامل ولايته حتى الآن وإزاء مشاركة عديد من الوفود مشاركة بناءة. ونتطلع إلى انطلاق الجولة القادمة في كانون الأول/ديسمبر.

ولا تزال إيطاليا ملتزمة التزاماً قوياً بدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونؤكد من جديد ضرورة كفالة الامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وبروتوكول جنيف لعام 1925. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة عن إنفاذ حظر الأسلحة الكيميائية ودعم النظام الدولي لعدم الانتشار، وهو أمر أساسي للسلام والأمن الدوليين.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة. وندين بأشد العبارات الممكنة أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن جانب أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف. ولا بد من التعرف على مرتكبي الهجمات الكيميائية ومحاسبتهم. ونشعر بالأسف لأن روسيا وسوريا منعتا اعتماد وثيقة ختامية مشتركة في ختام مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أيار/مايو 2023 في لاهاي لأنهما اعترضتا على أي ذكر لاستخدام سوريا الأسلحة الكيميائية الذي تم إثباته بشكل جيد.

وندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وفي الاتحاد الروسي. ونحث سوريا مرة أخرى على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحل المسائل المعلقة، بالتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وعلى ضمان الامتثال الكامل للاتفاقية.

ونكرر دعوتنا للاتحاد الروسي إلى إنهاء حملة التضليل التي يشنها بنشر ادعاءات لا أساس لها ولا أساس لها ولا دليل عليها ضد أوكرانيا ودول أخرى فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. وفي هذا السياق، ندافع بقوة أيضا عن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضد الاتهامات التي لا أساس لها والهجمات على نزاهتها ومصداقيتها من خلال حملات تضليل متعمدة ترعاها الدولة.

ولا تزال إيطاليا تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات من غير الدول، لا سيما الشبكات الإرهابية. ولهذا السبب نؤيد التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1540 (2004)، بما في ذلك زيادة القدرات الوطنية في مجال تنفيذ تدابير منع الانتشار. ونولي أيضا أهمية كبيرة لآلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، التي هي الإطار الوحيد القائم الذي ينص على هذا الغرض، والتي صادفت نجاحا في الماضي.

السيد تالباي (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لأعرض بإيجاز مشروع القرار بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (A/C.1/78/L.59)، التي تشكل ركيزة أساسية لجهود المجتمع الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وجرياً على الممارسة المتبعة في السنوات السابقة، يقدم بلدي مشروع القرار بشأن الاتفاقية لتنظر فيه اللجنة الأولى.

وعقدت الدول الأطراف في الاتفاقية المؤتمر التاسع لاستعراضها في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، واعتمدت فيه وثيقة ختامية بتوافق الآراء. وكان هدفنا أن نعبر عن هذا التطور الإيجابي في مشروع القرار A/C.1/78/L.59. وإضافة إلى ذلك، يتضمن مشروع قرار هذا العام فقرة جديدة في الديباجة بشأن الإجراء المنصوص عليه في المادة السادسة الذي اتبع في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

وتود هنغاريا أن تظل المقدم الوحيد لمشروع قرار اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أملنا في أن يُعتمد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء، كما هو الحال في كل عام حتى الآن.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن المجتمع الدولي، بقيامه بذلك، يعيد تأكيد تأييده الصريح لحظر الأسلحة البيولوجية ويؤكد اقتناعه بأن الاتفاقية دعامة أساسية لجهود المجتمع الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وسبق أن وجهنا الانتباه، في بياننا الذي أدلينا به في المناقشة العامة (انظر A/C.1/78/PV.5)، إلى أهمية النتيجة الإيجابية لمؤتمر التاسع لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، لا سيما الفريق العامل المنشأ مؤخرا لتعزيز فعالية الاتفاقية وتحسين تنفيذها من جميع جوانبها، وباب عضويته مفتوح أمام جميع الدول الأطراف في الاتفاقية. ولا يسعني إلا أن أشدد مرة أخرى على أهمية اعتماد مشروع القرار A/C.1/78/L.59 بتوافق الآراء، الأمر الذي من شأنه أن يوجه إشارة إيجابية إلى مؤتمر الاستعراض.

السيد توملينسون (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اجتمعت الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، العام الماضي في المؤتمر التاسع لاستعراض الاتفاقية. وبالنظر إلى الطابع الخطير للتهديدات البيولوجية، كان هذا المؤتمر فرصة بالغة الأهمية لتحديث الاتفاقية ومضاعفة الجهود لإخلاء العالم من الأسلحة البيولوجية. وتحقق قدر من النجاح، وهو وضع عملية جديدة فيما بين الدورات سُرت كندا وهولندا أن بادرتا به. بيد أن مؤتمر الاستعراض واجه عراقيل مستمرة ومتعمدة من بعض الدول. وانتقلت هذه العرقلة إلى اجتماعات الفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ولا يزال الاتحاد الروسي يسوق ادعاءات لا أساس لها ضد الولايات المتحدة وأوكرانيا بشأن انتهاك الاتفاقية. ولتحقيق هذه الغاية، تواصل روسيا حملة تضليل صارخة، وتسيء استخدام الاتفاقية والمحافل ذات الصلة بها كمنبر سياسي.

ولم يتمكن المؤتمر الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لاستعراض اباتفاقية، من جانبه، من اعتماد وثيقة ختامية، وذلك، إلى حد كبير، بسبب تعنت عدد قليل من الدول التي لا تزال، دون أساس، تدافع عن أعمال نظام الأسد. ونسبت تسع هجمات كيميائية إلى القوات المسلحة العربية السورية، وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض الدول، بقيادة الاتحاد الروسي، تحمي سورية من المساءلة، بينما تسوق ادعاءات كاذبة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية لدى قوات المعارضة السورية وتنسج رواية من المعلومات المضللة بشأن أوكرانيا.

إلا أن الدول الأطراف تواصل ممارسة الضغط والعمل على تعزيز حظر الأسلحة الكيميائية. ونرحب بانتهاء الولايات المتحدة من تدمير مخزوناتها، الذي تم التحقق منه. ويشهد ذلك على تطلعاتنا الجماعية وقت بدء نفاذ الاتفاقية. كما تحرز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقدما في التصدي للتحديات المتعلقة بالتحقق من المعارف والاحتفاظ بها، والتوازن الجغرافي والجنساني في الأمانة الفنية، والتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

(تكلم بالفرنسية)

والمجال الآخر الذي يلزم أن نبذل فيه مزيدا من الجهود هو الأسلحة الإشعاعية. وطرحت مسألة الجهود اللازمة لحظر هذه الأسلحة في هذه اللجنة وفي مؤتمر نزع السلاح قبل عقود، لكنها استُبعدت فيما بعد.

ونشيد بالولايات المتحدة على ما تبديه من روح قيادية وعلى تنشيط جهودها لحظر استخدام الدول للأسلحة الإشعاعية. وعلى الرغم من وجود جوانب عديدة مجهولة مرتبطة بهذه الأسلحة، فإن الإمكانات التدميرية البحتة التي تنطوي عليها تستحق النظر فيها بجدية. ولنا مسؤولية جماعية عن مواجهة هذه التحديات، ونحن واثقون من أنه يمكن التغلب على مشاكل التعريف وغيرها من المشاكل خلال المفاوضات. وإضافة إلى ذلك، سيساعد إبرام اتفاقية تحظر استخدام الأسلحة الإشعاعية على استعادة الثقة والاطمئنان اللازمين بعضنا ببعض لمعالجة المسائل الموضوعية الأخرى المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح.

ويكتسي عمل آليات عدم الانتشار الأخرى التي تكمل الاتفاقيات أهمية أساسية إذا أردنا تحقيق هذه النتيجة. ولا تزال كندا ملتزمة التزاما راسخا بالشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، التي لا تزال منذ أكثر من 20 عاما في طليعة الجهود الدولية لتقديم المساعدة العملية في الحد من خطر أسلحة الدمار الشامل وبناء القدرات.

ونحن ملتزمون بنفس القدر بتعزيز آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وسنقاوم بقوة أي محاولة رامية إلى تقويض سلامة هذه الأداة الأمنية العالمية الأساسية واستقلالها وفعاليتها. فآليات مثل الشراكة العالمية وآلية الأمين العام تشكل عناصر أساسية في مجموعة الأدوات العالمية لمنع الانتشار، التي يجب أن تظل مجهزة تجهيزا جيدا ومحمية من التدخل السياسي، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يمكن للمجتمع الدولي أن يعول على الولايات المتحدة باعتبارها مناصراً ثابتاً للحد من التهديدات التي تشكلها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وشريكاً فيه، حتى في الوقت الذي يبدو فيه الآخرون عازمين على هدم كل ما بنيناه معا. وفي تموز/يوليه الماضي، دمرت الولايات المتحدة بشكل لا رجعة فيه آخر ذخيرة كيميائية في مخزوننا من الأسلحة الكيميائية. وهذا الإنجاز التاريخي الذي حققته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تبرهن بوضوح على التزام الولايات المتحدة بالتعاون الدولي والشفافية في مجال تحديد الأسلحة. وينبغي أن نحتفل بهذا الإنجاز المتعدد الأطراف في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

بيد أنه في حين اتخذ كثيرون منا خطوات من هذا القبيل لجعل العالم أكثر أمانا، فعل آخرون عكس ذلك. وكما ذكر الوزير بلينكن في آب/أغسطس، "ترفض سورية تحمل أي مسؤولية عن حملتها الخسيسة لاستخدام الأسلحة الكيميائية...".

واستناداً إلى التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الصادر في كانون الثاني/يناير 2023، يصل عدد الهجمات المنفصلة بالأسلحة الكيميائية المنسوبة التي خلصت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى أن سورية قد شنتها على مواطنيها منذ انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى تسع هجمات. وهذا أمر يدنس ما كان من المفترض أن يكون حدثا للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لانضمام البلد إلى الاتفاقية ويبين أن التهديد بالأسلحة الكيميائية واستخدامها لا يزالان خطرا حقيقيا.

ومن المؤسف أن تسعى روسيا مرارا إلى منع الجهود الرامية إلى محاسبة سورية على عدم إعلانها الكامل عن برنامجها للأسلحة الكيميائية أو القضاء عليه بشكل يمكن التحقق منه، على الرغم من التزامات سورية بموجب الاتفاقية وقرار مجلس الأمن 2118 (2013). ونشجب جهود روسيا المستمرة لحماية نظام الأسد من الرقابة المناسبة من جانب مجلس الأمن وللطعن في مصداقية عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

كما ندين استخدام روسيا لعوامل مؤثرة على الأعصاب من مجموعة نوفيتشك ضد أليكسي نافالني في عام 2020 وعائلة سكريبال

في عام 2018. ويجب على روسيا أن تعترف استخدامها للأسلحة الكيميائية في هاتين الواقعتين، وأن تعلن عن برنامجها المتبقي للأسلحة الكيميائية، وأن تدمر أي أسلحة كيميائية لا تزال تمتلكها بشكل يمكن التحقق منه، بما في ذلك العوامل المؤثرة على الأعصاب من مجموعة نوفيتشك.

وعلاوة على ذلك، نرفض ادعاءات روسيا بأنها تواجه خطر تلقي أوكرانيا للمساعدة الدولية من أجل حمايتها من الأسلحة الكيميائية، وهي مساعدة منصوص عليها صراحة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فلو لم تغز روسيا أوكرانيا، ما احتاج المجتمع العالمي إلى تقديم هذا الدعم. وفي هذا الصدد، لدينا مخاوف جدية بشأن التقارير التي تفيد بأن القوات الروسية استخدمت عوامل مكافحة الشغب في ساحة المعركة في أوكرانيا وسنواصل معالجة هذه المخاوف مع الشركاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي ما يتعلق بالتهديد الذي تشكله الأسلحة البيولوجية، تشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ لأن بعض البلدان تواصل السعي إلى الحصول على أسلحة بيولوجية انتهاكاً لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وترفض اتفاقية الأسلحة البيولوجية هذه الأسلحة باعتبارها مثيرة لاشمئزاز الضمير الإنساني.

وأكد المؤتمر التاسع لاستعراض الاتفاقية تصميم الدول الأطراف على العمل من أجل تعزيز الاتفاقية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، بدءا بإنشاء فريق عامل جديد. وسيسعى الفريق العامل، إضافة إلى ولايته المتمثلة في تحديد التدابير، بما في ذلك التدابير الممكنة الملزمة قانونا، وتقديم توصيات لتعزيز الاتفاقية، إلى إنشاء آليتين: واحدة للتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، والأخرى لاستعراض التطورات العلمية والتكنولوجية وتقييمها.

وفي خطوة لم تفاجئ أحدا، وتتعارض مع الولاية المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض، سعت روسيا إلى استعلال جهود الفريق العامل في حملتها التضليلية ضد أوكرانيا والولايات المتحدة، وعلى نطاق أوسع، وصم البرامج الغربية السلمية للتعاون والمساعدة الدوليين مع البلدان النامية.

وخلال هذه المناقشة المواضيعية، انتقد الوفد الروسي ومجموعة من 13 دولة آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتؤيد الولايات المتحدة هذه الآلية تأييدا قويا. ولا نرى سببا وجيها لاستعراض إرشادات آلية الأمين العام وإجراءاتها. بل ينبغي أن ندعم الأمين العام في جهوده لضمان اتخاذ التدابير الدائمة اللازمة لدعم التحقيق، على النحو المطلوب في المبادئ التوجيهية.

ويجب أن نحافظ على سلامة آلية الأمين العام وأن نواصل دعم الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لزيادة تفعيلها وتعزيزها باعتبارها الآلية الدولية المستقلة الوحيدة للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي أوجزتها آنفا، تعتقد الولايات المتحدة أن لدينا فرصة لاغتنام الزخم الذي تحقق مؤخرا والتعاون بشأن مسألة يمكن أن تحظى بتأييد واسع النطاق.

وقدمت الولايات المتحدة مشروع قرار (A/C.1/78/L.51) يدعو إلى التفاوض بشأن حظر متعدد الأطراف ملزم قانونا على استخدام الدول للأسلحة الإشعاعية، التي تشكل فئة فريدة من الأسلحة متميزة عن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنفصلة عنها. ونعتقد أن هذه المبادرة يمكن أن تساعدنا على إيجاد مصلحة مشتركة في مؤتمر نزع السلاح وإعادة تنشيطه بمهمة ملموسة وبناءة. وأحث الجميع على العمل معا لتحقيق ذلك بتأييد مشروع قرارنا.

وستُنشر بقية بياني على البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE.

السيدة كامبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): يساور الهند قلق بالغ إزاء الأخطار المحتملة المرتبطة بوقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين والجهات من غير الدول. ولذلك، نؤيد تعزيز الجهود عن طريق التعاون الدولي وفي إطار الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسألة.

ووضعت الهند إطارا شاملا فعالا للتشريعات المحلية يبين فعلا التزام الهند الراسخ بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها.

وعندنا نظام وطني متين وفعال لمراقبة الصادرات يستند إلى تشريعات وأنظمة وقائمة لمراقبة الأصناف والمعدات والتكنولوجيات الحساسة، يتماشى مع أعلى المعايير الدولية. وعدلت الهند، في عام 2022، قانونها المتعلق بأسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها (حظر الأنشطة غير المشروعة) ليشمل حظرا على تمويل أي نشاط محظور بموجب القانون والتشريعات الأخرى ذات الصلة، ولتمكين وضع تدابير مالية وغيرها من التدابير لمنع هذا التمويل فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها.

وتشيد الهند بأهمية الدور الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمنع حصول الجهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. وتعتقد الهند أن تجديد ولاية اللجنة سيمكنها من مساعدة الدول الأعضاء في تحسين تعزيز تنفيذها للقرار وفي التصدي بمزيد من الفعالية للتحديات المعاصرة والمتطورة المتعلقة بانتشار هذه الأسلحة.

ونسهم في الجهود العالمية لعدم الانتشار باعتبار بلدنا عضوا في نظم مراقبة الصادرات، بما في ذلك نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وفريق أستراليا. وتتولى الهند الرئاسة العامة لترتيب فاسنار لعام 2023.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، تولي الهند أهمية كبيرة للاتفاقية وتؤيد تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا وغير التمييزي وتحقيق عالميتها. وتمشيا مع ذلك، نرحب بالتدمير الكامل للمخزونات المعلنة من الأسلحة الكيميائية الخاضعة لإجراءات التحقق الذي تجريه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تموز/يوليه 2023.

وتعتقد الهند أنه لا يمكن تبرير استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وعلى يد أي شخص وفي أي ظرف من الظروف. ونعتقد أنه يجب الحفاظ على حياد ونزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وصونهما في جميع الظروف. وتلتزم الهند، التي لديها صناعة كيميائية كبيرة ومتنامية، بدعم أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتتعاون بنشاط مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال عمليات التفتيش المنتظمة وتعزيز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

وتؤكد الهند كذلك على الأهمية الكبيرة التي توليها لاجتماع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة وتنفيذها الكامل والفعال. وشاركنا بنشاط في مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية في العام الماضي وفي اجتماعات الفريق العامل هذا العام.

ولذلك، نكرر دعوتنا إلى التفاوض على بروتوكول شامل وملزم قانونا، ينص على وضع آلية تحقق فعالة وعالمية وغير تمييزية. ونعتقد أنه يجب تعزيز الاتفاقية مؤسسيا، خاصة من خلال إنشاء آليات لاستعراض التطورات في مجال العلوم والتكنولوجيا ومن خلال تعزيز التعاون الدولي. ونأمل أن يوصي الفريق العامل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي عقد بالفعل دورة موضوعية هذا العام، باتخاذ تدابير بشأن أمور منها الامتثال والتحقق، لتعزيز أهداف الاتفاقية.

وأخيراً، تقدم الهند مشروع القرار A/C.1/78/L.36، المعنون "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل"، الذي يشدد على أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية استغلال الإرهابيين والجهات غير الحكومية لها. ويحث مشروع القرار الدول الأعضاء على دعم الجهود الدولية وعلى تعزيز التدابير الوطنية لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

والهند مسرورة جدا بأن القرار قد اتخذ في العام الماضي في اللجنة الأولى والجمعية العامة على حد سواء دون تصويت (القرار 75/77)، بعد أن حظي بتأييد حوالي 90 من مقدميه. ولذلك، تطلب الهند استمرار جميع الدول الأعضاء في تقديم مشروع قرار هذا العام وتأييده ودعم اعتماده بتوافق الآراء.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلت به المراقبة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.14) وأود أيضا أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

تدعو أوكرانيا إلى التقيد الصارم بأحكام الصكوك الدولية الرئيسية في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبروتوكول جنيف لعام 1925، وقرار مجلس

الأمن 1540 (2004). كما نؤيد تماما آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية ونقف بشكل قاطع ضد محاولات روسيا لمراجعة الآلية.

لقد أسهمت اتفاقية الأسلحة الكيميائية إسهاما كبيرا في تعزيز السلام والأمن الدوليين بوضع معايير جديدة لنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي وبتوفير المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية. والغرض الأساسي للاتفاقية هو الاستبعاد التام لإمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية. ويقتضي تحقيق هذا الهدف التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية. وترحب أوكرانيا بتدمير الولايات المتحدة كامل مخزوناتها المتبقية من الأسلحة الكيميائية، مما يشكل معلما مهما بالنسبة لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وعلى الرغم من بعض الإنجازات الإيجابية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، نواجه اليوم تحديات غير مسبوقة أمام القاعدة المحددة لحظر الأسلحة الكيميائية. فمختلف حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وماليزيا والمملكة المتحدة تشكل تهديدا مباشرا للهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

وتدين أوكرانيا بأشد العبارات أي استخدام للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك استخدام أي مواد كيميائية سمية كأسلحة، من جانب أي جهة، حكومية كانت أو غير حكومية، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل المساءلة وأن يواصل اتخاذ موقف حازم ضد الإفلات من العقاب على هذه الأعمال البغيضة.

وتواصل روسيا شن حرب واسعة النطاق على أوكرانيا. وتنتهك القوات الروسية بشكل منهجي قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك شن هجمات متعمدة وعشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية، والتجنيد القسري، والاختطاف، وشن المرافق الطبية، واستخدام الأسلحة المحظورة. وتستخدم روسيا أيضا عوامل مكافحة الشغب ضد القوات المسلحة الأوكرانية. والجدير بالذكر هو أن كل دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية تتعهد، عملا بالمادة الأولى من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بعدم استعمال عوامل مكافحة الشغب كوسيلة للحرب. وعلى النقيض من ذلك، ساق الاتحاد الروسي عددا كبيرا من الادعاءات الكاذبة تماما باستخدام أوكرانيا للأسلحة الكيميائية، كما وجه اتهامات لا أساس لها بالمؤامرات، ولا يصح شيء منها، ولم تقدم روسيا أي أدلة موثوقة.

وما فتئت أوكرانيا، باعتبارها أحد واضعي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، تشجع على تنفيذ هذا الصك الذي لا غنى عنه لنزع السلاح وعدم الانتشار، بسبل منها ضمان امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب الاتفاقية وتعزيز سلامة الاتفاقية.

وتجدر الإشارة إلى أن روسيا تواصل نشر معلومات مضللة عن برنامج مزعوم لاستحداث أسلحة بيولوجية في أوكرانيا. وترمي هذه الروايات في المقام الأول إلى تبرير الحرب العدوانية الروسية الشاملة ضد بلدي.

ويود وفد بلدنا مرة أخرى أن يشكر جميع الوفود التي نددت بالرواية الروسية المزيفة عن مختبرات الأسلحة البيولوجية، التي لا وجود لها بكل بساطة في أوكرانيا. ورفضت هذه الادعاءات الروسية الأغلبية الساحقة من الدول المشاركة في الاجتماع التشاوري الرسمي الذي عقد بموجب المادة الخامسة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية في أيلول/سبتمبر 2022. وفي وقت لاحق، رفض مجلس الأمن نفس الادعاءات (انظر S/PV.9180).

وفي الختام، تود أوكرانيا أن تشيد بالولايات المتحدة على تقديم مشروع القرار A/C.1/78/L.51، المعنون "حظر استخدام الأسلحة الإشعاعية"، لأننا نعتقد أنه مبادرة مهمة جاءت في وقت مناسب جدا.

السيد سن يليانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد قدم الرئيس الصيني شي جينبينغ مبادرة الأمن العالمي لتعزيز الجهود الدولية للتعاون في بناء الحوكمة العالمية والتصدي على نحو مشترك للتحديات العالمية مثل الأمن البيولوجي. وستتبع الصين هذا التوجيه وستنضم إلى بقية العالم في مواصلة تعزيز المؤسسات والمعايير الدولية في مجال الأمن البيولوجي.

وتشكل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة الركن الأساسي لإدارة الأمن البيولوجي على الصعيد العالمي. وينبغي للفريق العامل المعني بتعزيز الاتفاقية أن يركز على قضايا أساسية مثل آلية التحقق، والتنفيذ الوطني، واستعراض العلوم والتكنولوجيا، والتعاون الدولي، من أجل تحقيق نتائج في وقت مبكر.

وإنشاء آلية للتحقق هو أنجع طريقة لضمان الامتثال وبناء الثقة المتبادلة. وينبغي للفريق العامل أن يسعى جاهدا للتوصل إلى توافق سياسي في الآراء وتعزيز الأساس التقني لاستئناف المفاوضات المتعددة الجنسيات. وهو توافق الآراء الواسع بين الدول الأطراف على الدعوة إلى السلوك المسؤول في الميدان البيولوجي. كما يتماشى إلى حد كبير مع مبادرة "خطة جديدة للسلام"، وهي المبادرة التي طرحها الأمين العام غوتيريش. ونأمل أن يتمكن الفريق العامل من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات الممكنة قريبا. وتشجع الصين جميع أصحاب المصلحة على أن يعتمدوا طوعا مبادئ تيانجين التوجيهية الخاصة بمدونات قواعد سلوك العلماء العاملين في مجال الأمن البيولوجي.

إن سلطة المعاهدات الدولية ترتهن بامتثال الدول الأطراف لها. وقد أثار المجتمع الدولي سلسلة من الأسئلة عن الجوانب المشكوك فيها للأنشطة العسكرية البيولوجية التي تضطلع بها الولايات المتحدة. ولم تقدم الولايات المتحدة أي توضيحات مجدية، بل لم تتخذ أي تدابير لتحقيق الشفافية من أجل تعزيز ثقة المجتمع الدولي. وتؤيد الصين المجتمع الدولي في استعراضه المستمر لمسألة امتثال الولايات المتحدة بطريقة جدية وعادلة.

وفي المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، في أيار/مايو 2023، توصلت الدول الأطراف إلى الإجماع في مجموعة متنوعة من القضايا. ولكن للأسف، لم تعتمد أي وثيقة ختامية. وحاولت بعض البلدان التلاعب بالمسائل الساخنة في هذا المجال لتحقيق مآربها السياسية، مما أقام أكبر عائق أمام السير العادي لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن حل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية وغيرها من المسائل الساخنة إلا عن طريق الحوار والتشاور في إطار الاتفاقية. وتؤيد الصين الحكومة السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الانخراط في التعاون البناء ودفع عجلة التقدم بشأن المسائل المعلقة.

وانتهى في هذا العام تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة. ولئن كان المجتمع الدولي يشعر بالارتياح إزاء هذه الأنباء، لا يمكننا أن نتجاهل أن الأسلحة الكيميائية التي تركتها اليابان على أراضي الصين (الأسلحة الكيميائية اليابانية المتروكة) أصبحت أبرز تحد يعترض سبيل تحقيق رؤية عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وبعد مرور 26 عاما على بدء نفاذ الاتفاقية، تم تدمير أقل من ربع الأسلحة الكيميائية اليابانية المعروفة حاليا. ولا يزال الافتقار إلى المعلومات والأدلة لتحديد مكان دفن مخلفات الأسلحة الكيميائية اليابانية، إلى جانب التلوث الشديد للتربة والمياه الناجم عن هذه الأسلحة، يشكل تحديا خطيرا.

إن التعجيل بتدمير هذه الأسلحة مسؤولية تاريخية والتزام دولي لليابان. ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف من مواصلة مراقبة اليابان حتىتحقق عملية التدمير نتائج أسرع وأفضل.

ويتطلب منا التنفيذ الشامل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية تنسيق الجهود فيما يتعلق بمجالي التطوير والأمن بطريقة كلية. ونقترح تنفيذ القرار 234/76 المتعلق بتعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي، بطريقة تامة ومتكاملة.

وأنشئت آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية على خلفية تاريخية فريدة. ونؤيد الأمين العام في أداء مهامه بطريقة موضوعية ونزيهة. كما نؤيد المجتمع الدولي في تحديث الإجراءات التشغيلية الحالية لآلية الأمين العام وتحسينها من أجل تعزيز فعاليتها.

وسيتاح النص الكامل لهذا البيان على البوابة الإلكترونية للوفود (e-DeleGATE).

السيدة هونسكر (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): منذ دورة العام الماضي للجنة الأولى، أتيحت لنا الفرصة لتقييم اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة من خلال المؤتمر الاستعراضي لكل منهما.

إن التحديات التي تشكلها التهديدات البيولوجية تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وضمان مواكبتها للقرن الحادي والعشرين. ولذلك نرحب بقرار الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر 2022 الاتفاق على برنامج عمل طموح للفترة الممتدة بين الدورات. فذلك يتيح فرصة لتحديد سبل عملية لزيادة التعاون والمساعدة الدوليين وإعادة النظر في مسألة التحقق والامتثال بالترادف مع التطورات العلمية والتكنولوجية. وسيتطلب ذلك العمل إقامة شراكات قوية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف المعنية الأخرى. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الإسهام في المناقشات المثمرة والبناءة في إطار الفريق العامل المعني بتعزيز الاتفاقية في السنوات المقبلة.

ولم نتمكن للأسف من التوصل، في أيار/مايو 2023، إلى توافق في الآراء في المؤتمر الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لاستعراض الاتفاقية. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء المحاولات الروسية والسورية لتقويض التعاون في إطار نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد شهد هذا الصيف لحظة فاصلة في تاريخ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي الجهود العالمية لنزع السلاح. فقد انتهينا هذا العام من تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة. إلا أن ذلك لا يعني أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أو نحن الدول الأطراف، يمكن أن نكتفي بما حققناه. فلا تزال الأسلحة الكيميائية غير المعلنة موجودة، وتم توثيق الاستخدام المتكرر لهذه الأسلحة بشكل صريح في السنوات الأخيرة.

ونسبت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى السلطات السورية تسع حالات استخدمت فيها أسلحة كيميائية، وحالتين إلى ما يسمى الدولة الإسلامية. وما زال يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار تقاعس الجمهورية العربية السورية عن تسوية المسائل غير المحسومة الناشئة عن إعلانها الأولي بشأن برنامجها للأسلحة الكيميائية وعددها 20 مسألة.

ونواصل حث الاتحاد الروسي على إجراء تحقيق شامل بشأن الملابسات المحيطة بتسميم السيد أليكسي نافالني، وإطلاع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على نتائج التحقيق وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

ولا تزال النرويج واثقة ثقة راسخة في عمل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومديرها العام. ونرفض بشدة أي محاولات رامية إلى النيل من مصداقية العمل المهم الذي يقومان به المنظمة.

وأود أن أشدد على أهمية الحفاظ على استقلالية آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. فحيادها واستقلاليتها أمران أساسيان. وللأمين العام فرصة كبيرة لاستكمال المبادئ التوجيهية للآلية إذا رأى ذلك مناسبا. ومن ثم لا ترى النرويج سببا يدعو الدول الأعضاء إلى الشروع في إجراء استكمال.

وأود أن أسلط الضوء على قرار مجلس الأمن 1540 (2004) والدور المركزي الذي يؤديه في منع وقوع الأسلحة النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، وما يتصل بها من مواد، في أيدي جهات من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون. وكان تجديد الولاية في عام 2022 (قرار مجلس الأمن 2663 (2022)) مثالا جديرا بالترحيب على توافق آراء المجلس بشأن مسائل عدم الانتشار. وعلينا أن نواصل تعزيز التنفيذ الفعال للقرار 1540 (2004) إذا أردنا التصدي للتهديد الذي تشكله الجهات من غير الدول.

وأود أن أشدد على أهمية فرض ضوابط فعالة وشفافة على التصدير. وتؤيد النرويج مجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وفريق أستراليا، وترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام. فالنظم المتعددة الأطراف والوطنية للرقابة على الصادرات

ضرورية لضمان أن يكون نقل المعدات والمواد والتكنولوجيات مخصصة للاستخدامات السلمية التي أعدت لها.

وأخيراً، ترحب النرويج بمبادرة الولايات المتحدة بشأن حظر استخدام الأسلحة الإشعاعية (A/C.1/78/L.51).

السيدة معيان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا تزال بعض الدول تقوض أساس تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وما يبدأ بعدم التزام الدول عموما بالوفاء بتعهداتها بحسن نية ويستمر بعدم الامتثال الصارخ للالتزامات القانونية الأساسية يقوض في نهاية المطاف الأساس الذي يستند إليه الاستقرار والأمن الدوليان. وفي هذا الصدد، ما زال الشرق الأوسط يعاني من عدم امتثال مزمن لمعايير والتزامات وآليات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

لقد استخدمت دول في الشرق الأوسط الأسلحة الكيميائية ضد شعوبها، وضد الدول المجاورة خمس مرات منذ الحرب العالمية الثانية – مرة في اليمن، ومرتين في ظل النظام العراقي، ومرتين في سورية في ظل نظام الأسد. وقد شكلت تلك الأحداث انتهاكات واضحة لبروتوكول جنيف لعام 1925 لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية. ولا تزال هناك حالتان إضافيتان لانتهاك دول أعضاء في الإقليم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية موضع تساؤل وتحتاجان إلى مزيد من التحقيق. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بقوة العمل الهام الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وإسرائيل طرف في بروتوكول جنيف لعام 1925 ودولة موقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إننا ندعم العمل الحيوي الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولدينا سجل طويل في دعمها.

على الرغم من بدء عملية نزع الأسلحة الكيميائية في سورية منذ عام 2014، شهدنا مئات الحوادث التي استخدمت فيها الدولة السورية الأسلحة الكيميائية في البلد ضد الشعب السوري. وفي السنوات القليلة الماضية، قام فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتحقيق في حوادث محددة تتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وتدعو تقاريره بوضوح الحكومة السورية إلى التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي في تصحيح الثغرات والتناقضات في إعلانها بشأن الأسلحة الكيميائية. كما تطالبها بتحمل المسؤولية الكاملة والمحاسبة على أفعالها التي تنتهك التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفيما يتعلق بتدمير ترسانتها من الأسلحة الكيميائية. وواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية دوره الحيوي، وعلى الرغم من عدم تعاون سورية، فقد أصدر تقريراً شاملًا عن الهجوم الكيميائي المروع في دوما في عام 2018 الذي حدد بوضوح أن سورية هي الجانية. وقد غيرت سورية إعلانها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما يقرب من 20 مرة، وحتى اليوم لا يمكن اعتباره إعلانا كاملا. ومن الواضح أن سورية لا تزال تمتلك قدرات أسلحة كيميائية وأنها لم تتخل مطلقا عن طموحها للحصول على المزيد من تلك القدرات. ويثير عدم تعاون النظام مع أفرقة التحقيق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالإضافة إلى استمراره في أعمال الإخفاء والخداع، مخاوف حقيقية من وجود مجموعة كبيرة متبقية من المواد الكيميائية في سورية، وربما أكثر من ذلك. ومن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي يقظاً في التعامل مع التحدي المتمثل في عدم امتثال سورية مع مواصلة التحقيق في قدراتها وأنشطتها الحالية فيما يتعلق ببرنامجها للأسلحة الكيميائية. وهذا أمر ضروري إذا أردنا منع المزيد من التآكل في القاعدة المطلقة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية.

تؤيد إسرائيل آلية الأمين العام للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وستعارض أي محاولات لتقويض فعاليتها واستقلاليتها. في هذه الأوقات، ونحن نشهد تورط إيران الفتاك في الشرق الأوسط، نشعر بقلق متزايد من أنها تعمل على مواد كيميائية مزدوجة الاستخدام تؤثر على الجهاز العصبي المركزي لأغراض هجومية وتهدف إلى تسليح الجماعة الإرهابية التابعة لها بمثل هذه الأسلحة الكيميائية.

وأخيراً، ومما يثير القلق، يبدو أن المجتمع الدولي على استعداد لقبول وجود عدم الامتثال المنهجي هذا. هذه الفجوة بين انتهاكات المعايير الدولية من جهة، وانعدام المساءلة من جهة أخرى، أوجدت

حاجة ملحة لأن يركز المجتمع الدولي جهوده على التنفيذ والامتثال والتحقق من التزامات الدول. يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات ملموسة لضمان مواجهة تلك الدول لعواقب حقيقية لعدم امتثالها. وتبقى الدبلوماسية والحوار أداتين حاسمتين في حل النزاعات، ولكن يجب أن تدعمهما آليات إنفاذ قوية إذا أردنا ردع الانتهاكات الجسيمة.

السيدة غوهيوار آريال (نيبال) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد نيبال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.14).

على الرغم من أن السلام هو جوهر وجود الأمم المتحدة، فإنه يتعرض لتهديد خطير في عالم اليوم بسبب تزايد النزاعات داخل الدول وفيما بينها. ويسود شعور عميق بانعدام الأمن فيما بين المدنيين الأبرياء في جميع أنحاء العالم. في مثل هذا الوضع الهش، فإن وجود أسلحة الدمار الشامل يزرع الخوف في نفوس الجميع. لا يمكننا أن نتخيل العواقب المدمرة على البشرية والبيئة إذا وقعت هذه الأسلحة في أيدي إرهابيين وجهات من غير الدول. إننا قلقون بنفس القدر من احتمال إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج في تصعيد النزاعات، بما في ذلك استخدام أسلحة الدمار الشامل.

ونيبال، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وبوصفها الدولة المضيفة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، فإنها تؤيد بلا تردد نزع السلاح العام والكامل لكل أنواع أسلحة الدمار الشامل. وندين بشكل قاطع استخدام هذه الأسلحة من جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. إنها جريمة ضد الإنسانية، ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجريمة البشعة. نيبال خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. إننا لا نصنع أو نستورد أو نصدر أي أسلحة دمار شامل، ولا ننوي القيام بذلك. ونحن ثابتون في التزامنا بتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات وبرامج العمل الدولية المتعلقة بنزع السلاح التي انضمت إليها نيبال كطرف.

تظل اتفاقية الأسلحة الكيميائية صكًا دوليًا هامًا يحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. نرحب باستكمال تدمير جميع المخزونات المعلنة من الأسلحة الكيميائية، كما أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تموز/يوليه. وكلنا نتشاطر المسؤولية الجماعية عن التمسك بالمعايير الدولية للاتفاقية ضد إنتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها وتكديسها. وتعرب نيبال عن ارتياحها للتشغيل الفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وآلية التحقق منها وتعزيزها لاستخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. إننا لا نستخدم المواد الكيميائية إلا للأغراض السلمية، وقد حرصنا على تنظيم حركة المواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج عبر الحدود. ويظل نقل التكنولوجيات والمواد والمعدات الكيميائية إلى البلدان النامية للأغراض السلمية أمراً مهماً بالنسبة لنا، ونقدر دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية باعتبارها السلطة الدولية الوحيدة المختصة في مجال الأسلحة الكيميائية.

وبينما أتاحت آفاق العلوم والتكنولوجيا البيولوجية فرصًا مذهلة للبشر، فقد جلبت هذه التطورات أيضًا تحديات تتعلق باحتمال إساءة استخدامها. تعتبر نيبال اتفاقية الأسلحة البيولوجية عنصراً مهماً في البنية القانونية الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، فإن عدم وجود آلية للتحقق يشكل عقبة أمام التنفيذ الفعال للاتفاقية. وتدرك نيبال أهمية تعزيز الاتفاقية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف بشأن اعتماد بروتوكول ملزم قانوناً يتناول جميع أحكام الاتفاقية بطريقة متوازنة وشاملة. وقد رحبنا بإنشاء فريق عامل معني بتعزيز الاتفاقية في المؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ويؤكد وفد بلدي على ضرورة اتخاذ تدابير دولية فعالة لمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من التزام البلدان النامية الثابت بنزع السلاح وعدم الانتشار، فإنها لا تزال تفتقر إلى القدرة الكافية، بما في ذلك الموارد المالية والتقنية، لإنفاذ الامتثال لمختلف المعاهدات والاتفاقيات والقرارات المتعلقة بنزع السلاح. وندعو إلى تقديم المساعدة الدولية للبلدان النامية حتى تتمكن من تعزيز قدراتها في هذا الصدد.

وختامًا، ستصبح أهوال أسلحة الدمار الشامل ذكرى بعيدة إذا وقفنا معًا متحدين في سعينا لعالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل يسوده السلام والأمن والرخاء للبشرية جمعاء.

السيد ماكاريفيتش (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): بينما ننظر في العمليات الجيوسياسية والخريطة المتغيرة للعالم اليوم، اكتسبت مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل معنى وقيمة جديدين نوعياً. لقد أصبح الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لنظام الأمن الدولي بأكمله. وتعتقد بيلاروس أنه يجب إبقاء الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار من بين أولويات جدول الأعمال الدولي لأن الحلول الفعالة والطويلة الأجل لتلك المسائل حاسمةُ الأهمية لسلام البشرية واستقرارها وتنميتها ورفاهها، وفي نهاية المطاف، لوجودها ذاته.

ونشعر بالقلق من أن هذه المسائل الحساسة تجري مناقشتها بشكل متزايد داخل دوائر ضيقة وثنائية، بحيث تكون مساحة الحوار بشأنها محدودة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن مشروع القرار الذي قدمته بيلاروس إلى اللجنة الأولى، المعنون "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح" (A/C.1/78/L.18)، يستجيب لمطالب عالم اليوم. ومن الضروري أن نتخذ تدابير تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى منع سباق التسلح. والمنطق البسيط للحفاظ على الذات يخبرنا بأننا يجب أن نسعى جميعًا إلى القضاء على جميع المخزونات الموجودة من أسلحة الدمار الشامل بأسرع ما يمكن. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نحسن الإجراءات المعترف بها دوليًا التي تمكننا من تتبع تطور أسلحة الدمار الشامل الجديدة والتي تحدد الشروط والقواعد والمعايير لصياغة توصيات محددة بشأن أنواع أسلحة الدمار الشامل.

إن اعتماد مشروع قرارنا من شأنه أن يؤكد من جديد الالتزام السياسي لجميع الدول الأعضاء بمنع ظهور أشكال جديدة من أسلحة الدمار الشامل، من أجل حماية السلام على كوكبنا المشترك. وينص مشروع القرار على آلية للاستجابة من خلال مطالبة مؤتمر نزع السلاح برصد الحالة ووضع توصيات بشأن إجراء مفاوضات ملموسة بشأن الأشكال الجديدة من أسلحة الدمار الشامل. ونحن نقدم مشروع القرار هذا كل ثلاث سنوات، والدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة ليست استثناءً. ويحافظ مشروع القرار على الاستمرارية مع سابقيه ولم يطرأ عليه أي تغيير باستثناء بعض التغييرات الفنية الطفيفة. ولذلك ندعو الجميع إلى تأييد مشروع قرارنا الذي يهدف إلى تعزيز السلام والإبداع، لأن العالم أثمن من أن يُدمر.

السيد لويمبا (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لي للتكلم بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وأود أن أكرر دعم وفدي المستمر له وللمكتب.

في عام 2015، وقعت أنغولا وصدقت على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وبوصفنا دولة طرفاً في الاتفاقية، فإننا ملتزمون بإنشاء إطار قانوني للوفاء بجميع الالتزامات التي تتضمنها. والتنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية أمر أساسي لبناء عالم أكثر أمناً وازدهاراً للجميع.

وتعتقد أنغولا أن البشرية ستكون أفضل حالاً لو كان العالم خالياً تماماً من الأسلحة الكيميائية. نحن نعلم أن الاستخدام العشوائي للأسلحة الكيميائية يؤثر على الناس سواء كانوا مشاركين في النزاع أم لا، لأنه يضر بالحياة وسبل العيش. وبغية الوفاء بفعالية بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أنشأت أنغولا هيئة وطنية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ولجنة وطنية للحماية المدنية. وهاتان الهيئتان أساسيتان في توفير التوجيه المستنير لتنفيذ استراتيجيتنا الوطنية لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن توفير استجابات فعالة لحالات الطوارئ الكيميائية. وبلدي يشعر بقلق بالغ إزاء انتشار الأسلحة الكيميائية. وندعو إلى القضاء على جميع الأسلحة الكيميائية الموجودة والسيطرة المباشرة عليها حتى لا تقع في أيدي المنظمات الإجرامية والإرهابية. كما ندعو إلى حماية السكان المدنيين في حال وقوع هجمات أو حوادث تنطوي على أسلحة كيميائية.

وقد اتخذت أنغولا خطوات هامة لتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات العلمية والتقنية من خلال الترويج والمشاركة في التدريب بما

يتماشى مع برنامج أداة التقييم الذاتي على الإنترنت، الذي يمكّن البلدان من تحديد الثغرات في لوائحها الوطنية واتخاذ التدابير المناسبة لتحسين حمايتها من الحوادث أو الحوادث أو الهجمات التي تنطوي على مواد كيميائية. تتعاون حكومتنا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، عقدنا دورة تدريبية في لواندا للبلدان الناطقة بالبرتغالية حول الاستجابة الطارئة للحوادث الكيميائية، من أجل تعزيز وتحسين قدراتها الوطنية على مساعدة الضحايا وحماية بلدانها من التهديدات الكيميائية.

وقد تبرعت حكومة أنغولا طواعية بمبلغ 000 25 يورو للصندوق الاستئماني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لدعم مشروع تحديث المختبر الحالي للمنظمة ومخزن المعدات. وتسلط مساهمتنا الضوء على التزام أنغولا بمواصلة تعزيز قدرة الدول الأطراف على تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية. وأخيراً، تقف أنغولا على أهبة الاستعداد للعمل مع اللجنة الأولى والشركاء الدوليين للنهوض بجدول الأعمال هذا.

السيد سواريس داميكو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): على الرغم من أن هذه المجموعة تختلف عن مجموعة "الأسلحة النووية"، فإننا نتعامل مع نفس الفئة من الأسلحة العشوائية التي يعتبر استخدامها كوسيلة للحرب أمراً بغيضاً لضمير البشرية ولا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً. في الصياغة الموفقة لبروتوكول جنيف لعام 1925، فإن حظر هذه الأسلحة مقبول عالميًا كجزء من القانون الدولي، "ملزم لضمير الأمم وممارساتها على حد سواء".

وعلى عكس الأسلحة النووية، التي كان عليها أن تنتظر دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في عام 2021، فإن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية محظورة بحكم الواقع منذ عام 1925. وكما نعلم جميعاً، فإن الاتفاقيات الحديثة تشكل فرعاً من البروتوكول الأساسي وتعكس بالطبع القيود والسياق التاريخي الذي كان سائداً عندما تم التفاوض بشأنها. والواقع أنه بمجرد إلقاء نظرة على نص اتفاقية الأسلحة البيولوجية ندرك على الفور أنها اتفاقية إطارية، في حين أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية الأكثر كثافة هي وثيقة أكثر شمولاً ونضجاً تدخل في تفاصيل العديد من القضايا الملموسة المتعلقة بتنفيذ نظام تحقق كامل.

لقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا والوتيرة السريعة للتقدم التكنولوجي في علوم الحياة إلى زيادة وعينا بالمخاطر البيولوجية بشكل كبير، والتي تم رفعها بحق في موجز السياسات الذي قدمه الأمين العام بشأن خطة جديدة للسلام باعتبارها تهديدًا ينبغي التصدي له على سبيل الأولوية. وخلال الـ 50 عاما التي انقضت منذ التوقيع على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بُذلت محاولات للبناء على نص المعاهدة من أجل جعلها أكثر قوة ومؤسسية. ولم تسفر عمليات التفاوض المطولة، خاصة في التسعينيات من القرن الماضي، عن النتيجة المأمولة. ونتيجة لذلك، أصبح لدينا اليوم اتفاقية تفتقر إلى الهيكل والأدوات اللازمة لتمكينها من تنفيذ المهام المتعددة الموكلة إلى أمانة مكرسة ولكنها ضئيلة العدد. ومن حسن الطالع، أن المؤتمر الاستعراضي التاسع للاتفاقية – وهو بصيص أمل نادر في فترة صعبة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة – أعطى فرصة جديدة للجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية من خلال إسناد ولاية إلى فريق عامل مكرس لتلك المهمة. وتتشرف البرازيل برئاسة الفريق العامل وتظل ملتزمة بولايتها الطموحة. ويود وفدي أن يسلط الضوء على بعض النتائج الأولية المستخلصة من المناقشة الحكومية الدولية للدورة الموضوعية الأولى للفريق العامل ومن المدخلات التي قدمها الخبراء.

أولاً، أدى تقاعس الدول الأعضاء في اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى السماح لمنظمات أخرى بتوسيع نطاق مسؤولياتها في مجالات كانت تقع ضمن اختصاص الاتفاقية.

ثانياً، نحن بحاجة ماسة إلى إنشاء آلية للتعاون والمساعدة الدوليين في بناء القدرات في البلدان النامية ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية.

ثالثاً وأخيراً، ينبغي أن يكون كل جانب من جوانب تنفيذ الاتفاقية قادراً على الاستناد إلى خلفية تقنية متينة، مما يبرز الحاجة إلى آلية لمعالجة التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالاتفاقية.

وبما أن الفريق العامل سيشرع في كانون الأول/ديسمبر المقبل في مناقشة موضوع الامتثال والتحقق الأكثر شحناً، يود وفدي أن يؤكد للجنة أنه على الرغم من أننا نستطيع استخلاص دروس هامة من جهود التفاوض السابقة، فإن المطلوب هو مناقشة مركزة وموجهة نحو النتائج تستند إلى مقترحات.

وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا نغفل عن التحديات الناجمة عن أثر التطورات التكنولوجية في علوم الحياة، وكذلك الإمكانيات التي يتيحها توافر تقنيات جديدة للتحقق من الامتثال الفعال من حيث التكلفة.

وفي سنة عصيبة بالنسبة للنظام المتعلق بالأسلحة الكيميائية، حيث لا تزال ثقافة توافق الآراء السائدة داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواجه تحديا، رحبنا بالانتهاء في تموز/يوليه من التدمير الذي تم التحقق منه لجميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها. وهذا بالفعل معلم هام، وهو تتويج لجهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في السنوات الـ 30 الماضية. وقد تم تدمير أكثر من 000 72 طن متري من الأسلحة الكيميائية المخزنة والمعلن عنها من قبل الدول الأطراف، مما أبعدنا أكثر عن ويلات تلك الأسلحة الرهيبة التي تشكل إهانة للبشرية. لذلك نكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء حالات انتهاك اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي شهدناها في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، فإن البرازيل، شأنها شأن جميع الوفود التي سبقتنا، تكرر إدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، ومن قبل أي شخص وفي أي ظرف من الظروف. ونشجع جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على مواصلة المشاركة بهدف الحفاظ على مصداقية نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد لباز (الجزائر): يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والأردن، باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/78/PV.14)، وأدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

لا تزال اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية تمثلان ركيزتين أساسيتين لهيكل الأمن والتعاون الدوليين، حيث لا تقتصر أهميتهما على حظر استخدام هذه الأسلحة، بل أنهما توفران أيضا أرضيتين للتعاون الدولي مما من شأنه التكفل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتعرب الجزائر كدولة طرف في كلتا الاتفاقيتين عن الوفاء الكامل بالتزاماتها ذات الصلة، ونحث جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى هاتين الاتفاقيتين على القيام بذلك دون تأخير.

وتشكّل اتفاقية الأسلحة البيولوجية آلية حيوية للتعاون المتعدد الأطراف في مجال الأمن، وتساعد على التغلب على التحديات المتعددة التي تشكلها الأسلحة البيولوجية، فهي إطار عمل مهم للتعاون الدولي لتيسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية. لذلك، فإن التنفيذ المتوازن لجميع أحكام الاتفاقية ضروري لتحقيق أهدافها. وفي هذا الإطار، فإن الجزائر ما زالت ترى أن اعتماد آلية للتحقق ملزمة قانونا سيكون أفضل طريقة لضمان امتثال الدول لالتزاماتها القانونية بموجب الاتفاقية، حيث نتطلع إلى مداولات الفريق العامل المعني بتعزيز الاتفاقية المُنشأ من قبل المؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، والذي يشكل إنجازاً هاماً في تحديد دراسة ووضع تدابير محددة وفعالة، بما فيها التدابير المتعلقة بالامتثال والتحقق، والتي يمكن أن تسهم في المفاوضات المتعددة الأطراف لإبرام بروتوكول غير تمييزي ملزم قانوناً.

وفي هذا السياق، تؤكد الجزائر على ضرورة التنفيذ الكامل للمادة العاشرة من الاتفاقية لتسهيل أوسع تبادل ممكن للمعدات والمواد والتطورات العلمية والتكنولوجيات في المجال البيولوجي للأغراض السلمية، خاصة في الصحة العامة والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والأمن البيولوجي، ولمساعدة البلدان النامية على الاستجابة السريعة للتهديدات البيولوجية.

تؤكد الجزائر إدانتها لأي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، مهما كان السبب وفي أي ظرف من الظروف. وقد أحرز نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية تقدماً هائلاً في القضاء على الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فقد واجه أيضًا تحديات متفاقمة في عالم متغير باستمرار، تتعمق بسبب ظهور تهديدات جديدة

على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. نرحب بالإنجازات الكبرى في تنفيذ الاتفاقية، لا سيما فيما يتعلق بتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية. ويرسل هذا إشارة إلى أن الدول الأطراف لديها ثقة مطلقة في نظام الاتفاقية. وتعتبر الجزائر أن هذا التقدم الكبير في مجال نزع السلاح الكيميائي هو نتيجة لروح الحوار والتعاون التي تميز عملها، وأنه من الضروري الحفاظ على هذه الروح حتى يمكن تحقيق أهداف الاتفاقية بنفس الطريقة من خلال التعاون المسؤول والمبني على توافق الآراء. ونعرب عن أسفنا لعدم الاتفاق على وثيقة نتائج مشتركة في ختام المؤتمر الخامس لمراجعة الاتفاقية، على الرغم من المشاورات الواسعة وبذل أفضل الجهود، إلا أن الاختلاف كان في اتجاه متطور بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونشدد في هذا الصدد على أن اللجوء المتكرر إلى التصويت في اتخاذ القرارات يبقى مصدرا للقلق.

فيما يتعلق بالملفات الخلافية، تشجع الجزائر على تعزيز التعاون واستكشاف كل السبل والوسائل الضرورية التي تؤدي إلى حوار بناء يهدف إلى إيجاد الحلول المناسبة لتخفيف التوترات وتسوية القضايا العالقة نهائيا. وترى الجزائر أن العمل الجماعي في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية من شأنه أن يسهل جهدا دوليا مشتركا بهدف إلى تعزيز التعاون التكنولوجي والتبادل العلمي من أجل ضمان حق جميع الدول الأطراف المكرس في استخدام الكيمياء لأغراض سلمية. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية وبناء القدرات لوكالاتها الوطنية من لمواجهة التحديات المختلفة في هذا المجال.

وتؤكد الجزائر على أهمية الاستعراض الشامل لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، باعتباره جزءا لا يتجزأ من نزع السلاح بكافة جوانبه. وفي هذا الصدد، كان الاستعراض الشامل الأخير بمثابة فرصة لتحسين تنفيذ القرار، حيث أنه من الأهمية بمكان إيجاد توازن مناسب بين الحاجة إلى الاستخدام السلمي للتكنولوجيات والمواد التي تهدف إلى تعزيز التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي وبين الاهتمام بحماية أنفسنا من سوء استخدامها من قبل فواعل من غير الدول. كما ينبغي إيجاد توازن بين تنفيذ القرار وإعداد التقارير حول التنفيذ، الأمر الذي من شأنه تجنب فرض أعباء إضافية على الدول أو التزامات غير ضرورية أو متداخلة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية.

السيد إدو مباسوغو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): لا تزال اتفاقية الأسلحة البيولوجية أساسية لصون السلم والأمن الدوليين، ولا تزال غينيا الاستوائية ملتزمة بتعزيزها وتنفيذها، تعزيزا لأهداف منع التهديد الذي تشكله الأسلحة البيولوجية وأي عمل تدميري يستهدف البشرية. ولا يزال تهديد أسلحة الدمار الشامل يقوض جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام والأمن. وتأسف غينيا الاستوائية لأن المؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لم يسفر عن اتفاق بشأن المسائل الموضوعية. ومع ذلك، فقد رحبنا بقرار المؤتمر إنشاء فريق عامل بغرض وضع تدابير محددة، فضلاً عن تدابير ملزمة يمكن أن تشمل توصيات لتعزيز مؤسسية الاتفاقية.

وأحد أكبر التحديات التي نواجهها هو احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، في أيدي إرهابيين لا يفكرون مرتين بشأن استخدامها. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على منع حدوث أي شيئ من هذا القبيل وأن يتخذ إجراءات لضمان عدم حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل التي تمكنهم من تهديد شعوب بأكملها بالإبادة. وينبغي أن تكون مكافحة انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية أولوية للعمل الدولي. وبغض النظر عن الأسباب التي يمكن تقديمها أو السياسات أو المفاهيم أو المذاهب العسكرية المستخدمة لتبرير أسلحة الدمار الشامل مثل الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية، فإن الأخطاء والحوادث يمكن أن تحدث دائمًا. وأسلحة الدمار الشامل تشكل تهديدًا أساسيًا وحقيقيًا للغاية مع القدرة على تدمير الحضارة الإنسانية، وينبغي ألا يستمر وجودها في أي سيناريو عسكري أو في أيدي أي قوة مسلحة. وتؤيد غينيا الاستوائية عالمية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

السيدة توماس راميريز (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.14).

إن القضاء على أسلحة الدمار الشامل وحظرها التام بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها هو الضمان الوحيد الممكن ضد تطويرها ونقلها واستخدامها.

ونود أن نؤكد من جديد التزامنا الثابت بتعزيز نزع السلاح العام والكامل، ولا سيما نزع السلاح النووي، وفقا لمبادئ السياسة الخارجية لبلدنا، على النحو المكرس في دستورنا، الذي ينص على أن كوبا ترفض وجود أو انتشار أو استخدام أسلحة الدمار الشامل أو غيرها من الأسلحة ذات الآثار المماثلة. لا تمتلك كوبا أسلحة دمار شامل ولا تنوي امتلاك أي منها. نحن نرفض استخدام هذه الأسلحة من قبل أي جهة فاعلة في أي ظرف من الظروف. ونؤيد تأييدا كاملا النظم المتعددة الأطراف القائمة التي تحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتنفذ كوبا بشكل صارم وشامل جميع أحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونؤيد اعتماد صك ملزم قانونا يحظر الأسلحة البيولوجية ويتضمن آلية للتحقق تعزز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد رحبنا بقيام المؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في الاتفاقية بإنشاء فريق عامل معني بتعزيز الاتفاقية لوضع تدابير محددة لهذا الغرض، بما في ذلك تدابير التحقق الملزمة قانونا، فضلا عن إنشاء آلية تضمن التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لأحكام الاتفاقية المتعلقة بالتعاون الدولي.

إننا نرفض الانتقائية والتحيز والنهج ذات الدوافع السياسية في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحن نعارض إنشاء آليات وإجراءات تتجاوز الولاية الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن تسود روح التوافق مرة أخرى في هذا الإطار، عوضا عن التسييس والمواجهة التي حالت دون تحقيق نتائج حتى في الدورات الأخيرة للمؤتمر الاستعراضي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن ندين الفرض الفاضح وغير القانوني في جوهره للتدابير القسرية الأحادية الجانب التي تفرض قيوداً أو عقبات تمييزية أمام ممارسة الدول الأعضاء لحقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتعزيز التعاون الدولي والتقدم التكنولوجي والعلمي في مجالي البيولوجيا والكيمياء. ونحن نرفض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي ينتهك أحكام المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والمادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسنواصل الدعوة إلى التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لكلتا الاتفاقيتين وإلى عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات في ممارسة حق الرد تقتصر على خمس دقائق للبيان الأول وثلاث دقائق للبيان الثاني. سأعطي الكلمة أولا للوفود التي لم تتمكن من ممارسة حقها في الرد في بيان ثان أمس، بسبب ضيق الوقت (انظر A/C.1/78/PV.14).

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا نقدر حقيقة أن وفد مملكة هولندا سعى بالأمس – ونأمل أن يواصل ذلك _ إلى فهم الحالة التي تنطوي على استخدام المواد الكيميائية والعوامل السامة خلال العملية العسكرية الخاصة (انظر A/C.1/78/PV.14). وفي الوقت نفسه، من المحير أنها طلبت توضيحات من الوفد الروسي فقط، ومن المثير للدهشة أنها لم تطلب أي إجابات من كييف. ويبدو أنها واثقة من عصمة كييف. فماذا يكون ذلك إن لم يكن كيلا بمكيالين؟ ومن جانبنا، نود أن نؤكد على أن تلميحات نظام كييف المستمرة التي لا أساس لها من الصحة وغير المدعومة، والتي أفرغ ممثل أوكرانيا جزءا آخر منها علينا بالأمس ومرة أخرى اليوم، ليست أكثر من استفزاز يهدف إلى الإساءة إلى بلدنا دون أساس بنفس الطريقة التي اتُهمت بها سورية بانتهاك اتفاقية الأسلحة الكيميائية. مرة أخرى، إنها كلمات جوفاء، مبنية على لا شيء، ونحن نعرف قيمتها. وقد سمعناها مرات عديدة من كييف ورددها رعاتها الغربيون لاحقا. ومع ذلك، فإننا نتوقع من كييف ودول الناتو القلقة، بما في ذلك هولندا، وكذلك حلفائها اليابانيين، أن تفحص الأدلة الواضحة التي قدمتها روسيا – على سلسلة كاملة من الاستفزازات الفاشلة من قبل نظام كييف والتي تنطوي على استخدام مواد كيميائية وعوامل سامة، بما في ذلك المواد الكيميائية لمكافحة الشغب – بهدف إلقاء اللوم على القوات المسلحة الروسية في مثل هذه الأعمال الإجرامية. نحن لا نتوقع الأعذار المعتادة القائلة

بأن هذا يفترض أنه "أكاذيب ومعلومات مضللة"، والتي سمعناها مراراً وتكراراً، بل تقارير خبراء محددة ومفصلة.

ونأمل في الحصول على رد مناسب من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على البيانات التي قدمناها استنادًا إلى تحليلات العينات التي جمعها العسكريون الروس بالقرب من قرية روبوتين، والتي تثبت أن المسلحين الأوكرانيين والمرتزقة الأجانب استخدموا المواد السامة المدرجة في الجدول 3 من الاتفاقية في انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ستواصل روسيا محاربة ازدواجية المعايير التي أصبحت هي القاعدة في منتدى الاتفاقية، وذلك من أجل الحفاظ على سلامتها واستعادة سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيدة معيان (إسرائيل): أشعر بأنني مضطرة للرد على البيانات الكاذبة التي أُدلي بها أمس بشأن بلدي (انظر A/C.1/78/PV.14). تواصل جمهورية إيران الإسلامية نشر الشر والكراهية في منطقتنا وخارجها. ولا أحد يتوقع من هذا النظام المجرم والقاتل أن يفي بالتزاماته الدولية. فقد تخلت إيران عنها منذ فترة طويلة. وينتهي اليوم الحظر الذي فرضه قرار مجلس الأمن 2231 (2015) على بيع وشراء الإيرانيين للقذائف والصواريخ. ومن الآن فصاعدًا، سهّل المجتمع الدولي عليهم نشر كراهيتهم ونشر القذائف والطائرات بدون طيار ومكوناتها في جميع أنحاء العالم. لقد رأينا بالفعل بصمات أصابعهم في جميع أنحاء الحرب في أوكرانيا، حيث تمطر طائراتهم بدون طيار من السماء وتهاجم المدنيين الأبرياء، وفي جميع أنحاء الحرب في غزة، حيث تسقط صواريخهم وتتسبب في مقتل العديد من المدنيين الأبرياء.

النظام الإيراني يصدر أيديولوجيته القاتلة. إيران تصدّر أسلحتها. وتوفر القدرات للجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وتشجع المنظمات الإرهابية على إطلاق القذائف على المدنيين وقتل واغتصاب الأبرياء. النظام الإيراني يترك وراءه طريقًا من الدمار. إيران هي أكبر مصدر للإرهاب في العالم. غير مستقرة في الداخل ومكروهة في الخارج، فهي تقتل المتظاهرين وتقتل النساء لأنهنّ يعبّرن عن آرائهنّ وتشنق الأقليات. ونقول للإيرانيين الشجعان الذين يقفون في وجه نظامهم الشرير إنهم ينبغي ألا يفقدوا إيمانهم، لأنهم في النهاية سينتصرون. لقد ارتكب النظام الإيراني في السنوات الـ 43 الماضية أسوأ الفظائع الإنسانية التي عرفتها البشرية. لذلك أقول للممثل الإيراني إنه لا يمكن لأي بيان مليء بالأكاذيب كالذي تحدث به بالأمس، أو سيتحدث به اليوم بالتأكيد، أن يخفي الأيديولوجية القاتلة والشريرة والمقيتة لجمهورية إيران الإسلامية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بجلسة اليوم.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد تكلمنا بما فيه الكفاية اليوم عن المواد الكيميائية. لنتكلم الآن إذن عن علم الأحياء. وفيما يتعلق بالاتهامات الباطلة الموجهة ضد الاتحاد الروسي بشأن أنشطة بيولوجية عسكرية على الأراضي الأوكرانية، نود أن نقدم التوضيح التالي.

بذريعة المساعدة في تطوير أنظمة وطنية للمراقبة الصحية والوبائية لمكافحة خطر الإرهاب البيولوجي وانتشار الأسلحة البيولوجية، اتسع نطاق المصالح العسكرية للولايات المتحدة ليشمل العديد من الدول في مناطق مختلفة من العالم. تستخدم وزارة دفاع الولايات المتحدة أراضيها كأرض اختبار لدراسة مسببات الأمراض المعدية في مختلف الظروف المناخية ومراقبة انتشارها وتحديد إمكانية زيادة خصائصها المدمرة. وهناك تركيز خاص على تحديد المضيفات التي يمكن أن تعمل كآليات لنقل مسببات الأمراض، بما في ذلك الحشرات والثدييات والطيور البرية، وعلى تحديد مسارات هجرتها. وقد أتاحت نتائج البحث لعلماء الأحياء العسكريين في الولايات المتحدة الفرصة لوضع سيناريوهات لانتشار الأوبئة في مناطق محددة. ويشير تحليل الوثائق الاستراتيجية للولايات المتحدة في مجال الدفاع والأمن إلى أن أنشطة المختبرات البيولوجية الخاضعة للإشراف الأمريكي تركز على المزايا العسكرية المحتملة التي يمكن أن تجلبها لجيش الولايات المتحدة.

لقد أوكلت الولايات المتحدة دوراً خاصًا لأوكرانيا في سياق ما بعد الاتحاد السوفياتي، نظراً لبنيتها التحتية المتطورة وموقعها الجغرافي

الفريد، لا سيما حدودها البرية الطويلة مع روسيا وموقعها على مسارات هجرة الطيور البرية العابرة للقارات. وقد ظل الاتحاد الروسي لسنوات يشكو علنًا ويعرب عن قلقه من الأنشطة البيولوجية العسكرية للولايات المتحدة في مختبرات على أراضي الجمهوريات السوفياتية السابقة، بعيدًا عن أمريكا الشمالية وفي الجوار المباشر لحدود روسيا. وأكدنا مراراً أن إنشاء شبكة من المختبرات البيولوجية في منطقة ما بعد الاتحاد السوفياتي التي يمكن استخدامها لتطوير وتخزين مكونات الأسلحة البيولوجية يشكل تهديدًا مباشراً للأمن القومي للاتحاد الروسي. وخلال العملية العسكرية الخاصة، أصبح بحوزة روسيا عدد من الوثائق والأدلة التي تسلط الضوء على الطبيعة الحقيقية للأنشطة البيولوجية العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة وأوكرانيا على الأراضي الأوكرانية. وقد أكد تحليل تلك الوثائق عدم امتثال الولايات المتحدة والأطراف الأوكرانية لأحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

يشير اتجاه البحث الذي يتم إجراؤه إلى أن المهام الرئيسية للأخصائيين الأمريكيين في أوكرانيا تشمل تقييم مسببات الأمراض المعدية الشديدة الخطورة، ورصد حالات الصحة العامة والأوبئة، وتطوير واختبار معدات الوقاية الطبية، وجمع مجموعات فردية من مسببات الأمراض المعدية لتصديرها لاحقًا إلى الولايات المتحدة. وتُظهر ملابسات وطبيعة الأنشطة انتهاك الولايات المتحدة وأوكرانيا لأحكام المادتين الأولى والرابعة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية بشكل لا يقبل الجدل. ولمعالجة هذا الوضع المروع، عقد مجلس الأمن مشاورات في أيلول/سبتمبر 2022 بمبادرة من روسيا. كما نوقشت هذه المسألة في مجلس الأمن في 27 تشرين الأول/أكتوبر و 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (انظر S/PV.9171 و S/PV.9180)، وكذلك في المؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في كانون الأول/ ديسمبر 2022. مع ذلك، واستناداً إلى نتائج تبادل وجهات النظر بين الدول الأعضاء، نشير إلى أن الغالبية العظمى من الشكاوى لم يتم الرد عليها ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا التي لا تزال عالقة وينبغي حلها. ونحن عازمون على مواصلة بذل كل جهد ممكن لإثبات جميع الحقائق المتعلقة بانتهاكات الولايات المتحدة وأوكرانيا لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في سياق أنشطة المختبرات البيولوجية على الأراضي الأوكرانية. ومن أجل ضمان الأمن البيولوجي الوطني والإقليمي والعالمي، تظل روسيا ملتزمة بمواصلة تعزيز نظام الاتفاقية، وسنسعى أيضاً إلى حل جميع القضايا المتعلقة بالأنشطة البيولوجية العسكرية للولايات المتحدة.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): طلبت الكلمة للرد على ما ورد في بيانات عدد من الدول حول تعاون سورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والاستخدام المزعوم لهذه الأسلحة.

لقد بات معروفا للجميع أن دولاً كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، والدول التي تدور في فلكها، تلجأ عمداً إلى تجاهل حقيقة تعاون سورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لأغراض سياسية تدميرية. إن هذه الدول تعمل منذ عام 2011 وحتى الآن على تقويض الأمن والاستقرار في سورية، بما في ذلك من خلال استخدام التنظيمات الإرهابية وفبركة حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية. اتهامات هذه الدول تندرج في إطار التوظيف السياسي لتقارير منظمة الأسلحة الكيميائية التي صدرت تحت ضغط هذه الدول نفسها. وللمفارقة، فإن هذه الدول التي تُظهر حماسا في دفاعها عن منظومة عدم الانتشار لا ترى أي خطورة على هذه المنظومة عندما يتعلق الأمر بامتلاك إسرائيل لكافة أنواع أسلحة الدمار الشامل كطرف وحيد في المنطقة.

إن عدم تحقيق إنشاء منطقة خالية في الشرق الأوسط يبقى المثال الصارخ على النفاق والمعايير المزدوجة وغياب الإرادة السياسية النزيهة. ممثل الولايات المتحدة، الذي يتشدق بالحديث عن الالتزام بالقانون والاتفاقات الدولية، تتواجد قوات بلاده العسكرية في سورية بشكل غير شرعي، ويدخل مسؤولو إدارته بشكل غير مشروع إلى شمال شرق سورية ويلتقون مع تنظيمات انفصالية في انتهاك فاضح لسيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها. كل ذلك يظهر الدور التخريبي للولايات المتحدة وينزع أي مصداقية عن تقييماتها واتهاماتها لسورية.

ادعاء بريطانيا بالحرص على منظومة عدم الانتشار في الشرق الأوسط لا مصداقية له في ظل تقاعسها عن تحمل مسؤولياتها في

تنفيذ قرار الشرق الأوسط، الذي اتخذه مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار في عام 1995، بل وعرقلتها لتنفيذه عبر تقديم التغطية والدعم للترسانة النووية الإسرائيلية وحماية بقائها خارج الرقابة الدولية. ندعو بريطانيا صاحبة السجل الحافل في الترويج لمعلومات مفبركة حول أسلحة الدمار الشامل لتوفير ذرائع لشن الحروب إلى التوقف عن حملة التضليل ضد سورية.

إن فرنسا تحاول اتباع نهج يقوض معمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا نستغرب أن تقود فرنسا حملة التضليل ضد سورية، وخاصة أنها من بين الدول التي شنت اعتداءات على الأراضي السورية، منتهكة القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بحجة الأسلحة الكيميائية.

وبالنسبة لما ورد في بيان ممثلة إسرائيل، مصداقية ممثلة إسرائيل لدى الحديث عن نزع السلاح مشكوك فيها. وما ورد في بيانها حول سورية غير مستغرب، كونها تمثل كياناً معادياً محتلا لأرض سورية، والهدف منه واضح، هو حرف الأنظار عن المخاطر التي يطرحها وجود كيانها خارج الشرعية الدولية. ولعل رفض كيانها الانخراط في أي جهد لحظر أسلحة الدمار الشامل واكتفاءه بكلام استعراضي كاف لفضح نفاقها بعيدا عن الضجيج والمناورات الكلامية التي لا تصمد أمام الحقائق. لا نستغرب تخصيص معظم بيان ممثلة إسرائيل لكيل الاتهامات، ولن أعطي قيمة للبيان وأكتفي بالقول إنه مرفوض من حيث الشكل والمضمون، وتفوح منه رائحة الحقد والعدوانية.

ما أود قوله هو إن إسرائيل التي تحاضر ممثلتها في الامتثال للقانون الدولي لا تتورع عن القتل والإجرام، وأحدث مثال على الوحشية الإسرائيلية ارتكاب الإسرائيليين مجزرة يوم أمس بحق الأبرياء في مستشفى المعمداني في قطاع غزة. إن هذا العمل الوحشي يعبر عن مستوى حقد الكيان الإسرائيلي وعدوانيته.

السيد غوربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أرفض بحزم الادعاءات الباطلة التي وجهتها إلى بلدي ممثلة النظام الإسرائيلي. نحن نقبل أن النظام الإسرائيلي لم يعد له وجه، ولكن طوال تاريخه كان وجهه هو وجه القتل والإرهاب المتواصلين. إنه نظام يرتكب كل الجرائم والفظائع اللاإنسانية الممكنة لأن النظام نفسه غير شرعي وغير قانوني بحكم طبيعته. وهل هناك سبب أفضل يمكنني أن أعطيه لذلك من حقيقة أن ممثلة النظام لا تلتزم حتى بجدول أعمال هذه الجلسة وتوجه اتهامات لا أساس لها من الصحة سواء كانت تتعلق بإيران أو لا تتعلق بها؟ يجب أن تفهم ممثلته أنه لن ينجح أبدًا على أي جبهة.

تشير كل تقارير حقوق الإنسان إلى وحشية النظام من خلال قمعه المستمر للشعب الفلسطيني الأعزل. ويتناول أكثر من 20 قراراً في مختلف هيئات الأمم المتحدة وحشية النظام من زوايا مختلفة. إن مجرد عدد المطالبات التي تقدمها دول عديدة، بما في ذلك حلفاء النظام المقربون، تطالبه فيها بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني هو دليل على أنه لا يمكن لأحد أن يتسامح مع فظائعه في غزة. لقد نأى الأفراد الأحرار والمستقلون، وحتى قيادات دينية يهودية، بأنفسهم عن السلوك المروع واللاإنساني للنظام. وفيما يتعلق بجدول أعمال اللجنة الأولى، كيف يمكن لنظام ليس طرفا في أي من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة أن يسمح لنفسه بالتعليق على الدول الأعضاء التي هي بالفعل أطراف فيها؟ يجب أن تعلم ممثلة النظام الإسرائيلي أن مواقفهم البشعة والمنافقة لن تصل بهم إلى أي مكان. وإذا كان النظام يؤمن ولو قليلاً بصدق كلماته، فينبغي له أولاً الانضمام إلى تلك المعاهدات والوفاء بالتزاماته ذات الصلة.

بالأمس فقط، عندما كانت تلك الممثلة توجه اتهامات باطلة لإيران وتدافع عن وحشية حكومتها تجاه الفلسطينيين بحجة الدفاع عن النفس ومكافحة الإرهاب (انظر A/C.1/78/PV.14)، ذُبح أكثر من 500 مدني، بمن فيهم أطفال ونساء ومرضى في المستشفيات، في قصف لمستشفى الأهلي في غزة الذي كانوا يحتمون به. وفي تغريدة لرئيس الوزراء في أعقاب عمل الإبادة الجماعية ذلك والتي تم حذفها فور نشرها، قال: "هذا نزاع بين أبناء النور وأبناء الظلام، بين الإنسانية وشريعة الغاب". ثم قام بالتغريد مرة أخرى، ناسبًا ارتكاب المجزرة إلى الفلسطينيين – وليس إلى إيران تلك المرة. أكاذيب وأكاذيب وأكاذيب.

ولسوء الحظ فإن المسار التاريخي لنهج مجلس الأمن إزاء الحالة في فلسطين والاحتلال الإسرائيلي، وكذلك أعمال العنف المصاحبة له، لا سيما في ضوء إخفاق جلسة المجلس الأخيرة في 16 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9439)، تشكل مجتمعة دليلا على أوجه القصور المنهجية داخل الأمم المتحدة. ومما يؤسف له أنه خلال الجلسة الأخيرة للمجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قام بعض الأعضاء الدائمين في المجلس – الذين ادعوا دائماً دعم واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان – بعرقلة جهود المجلس للوفاء بولايته من خلال التصويت ضد مشروع قرار (S/2023/772) كان إنسانياً بحتاً ويهدف إلى وقف إطلاق نار إنساني في غزة لتجنب أزمة إنسانية وشيكة. ومن المفارقات أن نفس الدول الأعضاء التي تدعي أنها تؤيد معارضة استخدام حق النقض في حالات الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية قد صوتت ضد تنفيذ وقف إطلاق النار الإنساني في غزة، مما مكن النظام من مواصلة فظائعه.

السيد دن بوش (مملكة هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أحطت علما بالملاحظات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي في بيانه الثاني ممارسة لحق الرد، وأود أن أمارس حقي في الرد باسم مملكة هولندا.

لقد لفتنا الانتباه بالأمس إلى مسألة استخدام الاتحاد الروسي لعناصر مكافحة الشغب في عمليات عسكرية في أوكرانيا في إطار ما تُسمى بالعملية العسكرية الخاصة (انظر A/C.1/78/PV.14). وقد فعلنا ذلك لأنه وفقًا لمصادر متعددة استخدمت روسيا هذه العناصر خلال عمليتها. لم نقدم أي ادعاءات. بل قمنا ببساطة بلفت انتباه اللجنة إلى هذه المسألة وطلبنا توضيحاً. لقد كنا بالفعل في صحبة جيدة عند القيام بذلك في وقت سابق في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما أود أن أوضح أنه لسوء الحظ، وعلى الرغم من أن المسألة أثيرت في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لم نتلق حتى الآن أي رد مرضٍ من الاتحاد الروسي، وبالتأكيد ليس في المذكرة الأخيرة التي عممتها الأمانة الفنية يوم الجمعة. لذلك اعتبرنا أن من المناسب إثارة المسألة في هذه المناقشة المواضيعية بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وسنواصل رصد الوضع عن كثب وحث الآخرين، بما في ذلك الأمانة الفنية، على أن يحذوا حذونا إلى أن يتم حل المسألة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد هانسن (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشعر بأنني مضطر لأخذ الكلمة رداً على السرد والاتهامات غير الصحيحة التي وجهها ممثل الاتحاد الروسي هنا في وقت سابق اليوم.

يرفض الاتحاد الأوروبي بشدة الاتهامات الروسية المستمرة التي لا أساس لها من الصحة والادعاءات الباطلة بأن أوكرانيا تطور أسلحة بيولوجية وكيميائية. إنه مثال آخر على الدعاية الروسية التي تهدف إلى صرف الانتباه عن حرب روسيا العدوانية غير القانونية وغير المسبوقة باستفزاز وغير المبررة على أوكرانيا، وتهدف إلى تقويض المعايير العالمية التي تحكم أنظمة تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. إنه من الثابت تماما أن أوكرانيا طرف مسؤول في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتمتثل لها بالكامل. مع ذلك، وكجزء من عدوانها على أوكرانيا، انخرطت روسيا في حملة تضليل من خلال نشر مزاعم باطلة ولا أساس لها من الصحة عن أوكرانيا وغيرها فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية. يجب أن توقف روسيا ذلك على الفور لتجنب زعزعة استقرار الوضع أكثر من ذلك.

السيدة معيان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): لم أكن أنوي أن أتكلم مرة أخرى اليوم، ولكن للأسف يجب أن أرد على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا سورية وإيران وأن أشرح الحقائق قليلا. تحزن إسرائيل على فقدان أرواح بريئة في غزة. إن الأحداث المأساوية التي شهدها المستشفى الأهلي بالأمس هي تذكير جديد بجرائم الحرب التي ترتكبها حماس. لقد أطلقت منظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية الإرهابية، شريكة حماس في مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر، وابلاً من القذائف باتجاه إسرائيل، مستهدفة المدنيين مرة أخرى بشكل عشوائي. وقد أخطأت إحدى القذائف هدفها وسقطت على المستشفى في غزة، مما أسفر

عن وقوع العديد من الإصابات وأضرار جسيمة. وقد سارعت بعض وسائل الإعلام، وكذلك بعض الحكومات، إلى توجيه أصابع الاتهام، لكن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يقم بأي عمليات في المنطقة وقت سقوط القذيفة. لقد أطلقت حماس والجهاد الإسلامي أكثر من 000 7 صاروخ على المدنيين في إسرائيل خلال الأيام القليلة الماضية. كل واحد منها هو جريمة حرب. تشن حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني هجماتهما من داخل مناطق مدنية من أجل استخدام المدنيين كدروع بشرية – أو حتى أفضل من ذلك، استخدامهم كوقود للمدافع، والذي تُلام عليه إسرائيل – وهي جريمة حرب داخل جريمة حرب. أولئك الذين قتلوا أطفالنا بقسوة قتلوا أطفالهم أيضًا. وينبغي لأولئك الذين يهتمون حقا بأرواح المدنيين أن يدينوا بصوت واضح جرائم الحرب التي ترتكبها حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): بادئ ذي بدء، نود أن نرفض الجولة الأخيرة من الاتهامات الباطلة والخطابية البحتة التي وجهها وفد الاتحاد الأوروبي إلى الاتحاد الروسي. نود أن نشير مرة أخرى إلى صفة المراقب للاتحاد الأوروبي، ونطلب أن يأخذ هذه الصفة بعين الاعتبار وألا يساهم في تسييس المناقشة التي تجري في القاعة. إننا نشعر بخيبة أمل كبيرة عندما نرى أن دولة مراقبة، تجلس هنا بين الدول الأعضاء، تسيء استخدام الامتيازات الممنوحة لها من قبل تلك الدول الأعضاء من خلال الإدلاء ببيانات مسيسة مثل حقها في الرد. ونعتقد أن هذا النهج غير مقبول.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعلن أن الاتحاد الروسي يشعر بصدمة شديدة إزاء مأساة الأمس في قطاع غزة. نعرب عن خالص تعازينا لجميع الضحايا ولشعب وحكومة فلسطين. ونؤكد من جديد أنه يجب على أطراف النزاع أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني. ونؤكد من جديد على موقفنا الأساسي الذي يرفض دعم أي عنف ضد المدنيين أو توجيه ضربات للمؤسسات الطبية وغيرها من الأهداف المدنية. ونؤكد على ضرورة توحيد الجهود الدولية من أجل وقف فوري لإطلاق النار وفتح ممرات إنسانية. ونريد أن نشير إلى عدم أخلاقية محاولة تسييس هذا الموضوع. إن العزوف عن التسييس سيمكننا من تقديم المساعدات التي تشتد الحاجة إليها لسكان غزة وإجلاء كل من يريد المغادرة ووقف الكارثة الإنسانية. نأمل حقًا أن يساعد هذا النداء في توجيه عملنا ووقف تسييسه.

السيد غوربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد طلبت الكلمة لممارسة حقي في الرد للمرة الثانية ردا على استمرار ممثلة النظام الإسرائيلي في نشر الاتهامات الباطلة التي لا أساس لها من الصحة، والتي أرفضها بشدة. حين نقول إن هذا النظام هو إمبراطورية من الأكاذيب، فنحن لسنا بعيدين عن الواقع. لو كان للصواريخ الفلسطينية هذه القوة التدميرية لكان قد تم الآن هدم كل مبنى في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لا يمكن لأحد أن يصدق مثل هذه الأكاذيب المخزية. عندما قتلوا الصحافية شيرين أبو عاقلة العام الماضي نشروا الأكاذيب نفسها ونسبوا عملية القتل إلى الفلسطينيين، مما يثبت أنهم كانوا وراء ذلك الاغتيال. إن أهم مصادر انعدام الأمن الإقليمي وعدم الاستقرار في المنطقة هي تصرفات نظام الاحتلال، والذي صدم العالم في الأيام القليلة الماضية بارتكابه ما تُعرّف بأنها جرائم بموجب القانون الجنائي الدولي، بما في ذلك أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأحيل اللجنة إلى بياناتي السابقة التي أدليت بها أمامها وسأكررها إذا لزم الأمر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وبالطبع، سيتعين علينا إطلاق سراح المترجمين الفوريين.

ومع ذلك، أود أن أدلي بتعليق موجز حول البيانات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي فيما يتعلق بمشاركة الاتحاد الأوروبي. يجب فقط أن أشير إلى أن الاتحاد الأوروبي ما فتئ يشارك منذ عام 2011 وأن القرار 276/65 يحكم مشاركته في عملنا، وهي بالتالي ليست امتيازاً. إنها الممارسة المعتادة للمراقبين أن يشاركوا. وفيما يتعلق بالسماح لممثل الاتحاد الأوروبي بالتكلم، فإن القرار الذي ذكرته للتو يسمح للوفد بممارسة حقه في الرد بشأن مواقف يتخذها الاتحاد الأوروبي، كما قرر الرئيس. ويقتصر حق الرد على مداخلة واحدة لكل

بند. وقد ذكر ممثل الاتحاد الروسي نفسه أن هناك عدة عناصر فيما يتعلق بهذا البند. وبالتالي فهو في الحقيقة ليس امتيازاً بل هو حق يجب احترامه.

وستعود اللجنة إلى الانعقاد في قاعة الاجتماعات هذه صباح الغد، حيث سنستمع أولا إلى إحاطة يقدمها رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. بعد ذلك سنواصل المناقشة المواضيعية حول مجموعة ”أسلحة الدمار الشامل الأخرى“.

رُفعت الجلسة الساعة 13/05.